



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الشراكة الأوروبية ومتوسطية وتأثيرها على التجارة البينية
بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال 2001-2021

تحت إشراف:

- د. هويد عبد الجليل

من إعداد الطلبة:

✓ العلجي زيد

✓ العلجي هاجر

✓ أميسه أيمن

اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:

بصفته رئيسا

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

بصفته مشرف

أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د. هويد عبد الجليل

بصفته ممتحنا

أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء:

نهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدينا الكرام

وإلى كل العائلة والاقارب

إلى اللذين سهروا على تدريسنا ليلا ونهارا أساتذتنا الكرام

إلى اللذين جمعنا بهم القدر ليكونوا الأخوة والأحبة

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي .

نسأل المولى عز وجل أن يوفقنا لما يحب ويرضى . . . لكم جميعا .

زيد ، هاجر ، أيمن



شكر وتقدير

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، نشكره ونحمده حمدا كثيرا
مباركا فيه على جنزبل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث ،
ونسأله تعالى أن ينفع به ، مراجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي .

توجه بجزيل شكرنا وخالص تقديرنا للدكتور / **هويدي عبد الجليل** لاشرافه على هذا العمل
المتواضع وتقديم النصح والإرشاد لإخراج هذا العمل في أبهى صورته فجزاه الله عنا خير الجزاء .
كما تتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة
وإشرائها وتقييمها .

من أمد لنا يد العون وسأهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجازه هذا العمل .
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية .

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا



ملخص:

في ظل الحراك الذي يشهده العالم اليوم في مختلف المجالات، كان لابد على الجزائر أن لا تبقى مكتوفة الأيدي بل يجب عليها التحرك من أجل الحفاظ على مختلف مصالحها الاقتصادية، بل والعمل على تثمين هذه المصالح، وكذلك التكيف مع هذا الحراك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو ما حاولت الجزائر على تحقيقه من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات تعاون دولية على غرار اتفاق الشراكة التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي في: 22 أبريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر من سنة 2005، والسؤال المطروح ما تأثير الشراكة الأورو متوسطية علي التجارة البينية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

ودخول الجزائر في ظل هذه الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه خلال هذه الدراسة والتي سنتطرق من خلالها إلى تأثير الشراكة الأورومتوسطية على التجارة البينية الجزائرية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية قبل وبعد عقد الشراكة، ثم مضمون وأهداف الشراكة وأثارها أيضا على التجارة الجزائرية وأخيرا نظرة تقييمية لهذه الشراكة متضمنة جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية من أجل نجاح هذه الشراكة وتحقيقها للهدف المنشود ألا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية:

تجارة خارجية، تجارة بينية، إتحاد أوروبي، الجزائر، شراكة أورومتوسطية.

Abstract:

In today's world movement in various fields Algeria must not remain idle but must act in order to preserve its various economic interests. Indeed, to work to value these interests, as well as to adapt to this movement in order to integrate into the global economy, This is what Algeria tried to achieve by signing several international cooperation agreements along the lines of the partnership agreement it signed with the European Union in 22 April 2002, which came into force from September 2005, and the question arises as to what affected the Euro-Mediterranean partnership on trade between Algeria and the European Union?

Algeria's entry into this partnership to achieve this goal? This is what we will try to highlight during this study, through which we will address the impact of the Euro-Mediterranean Partnership on intra-Algerian trade, as well as Algeria's European economic relations before and after the partnership decade. and then the content and objectives of the Partnership and its impact on Algeria's trade. Finally, an assessment of the Partnership contains a number of proposals that we deem necessary for the success of the Partnership and its achievement of the desired goal of integration into the global economy.

Keywords:

Foreign trade, intraregional trade, European Union, new regional, Euro-Mediterranean partnership.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
	إهداء	
	شكر وتقدير	
	ملخص البحث	
	فهرس المحتويات	
	فهرس الأشكال	
	فهرس الجداول	
أ-ج	مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري لتجارة الخارجية والتكتلات		
05	تمهيد	
06	المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية	
06	المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	
06	الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	
07	الفرع الثاني: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية	
13	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية	
14	الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية	
16	الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية	
17	الفرع الثالث: التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية	
20	المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	
20	الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية الخارجية	
20	الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية	
21	الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية الخارجية	

26	المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي	
26	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	
26	الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	
28	الفرع الثاني: التعريف المستتج	
29	المطلب الثاني: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي	
29	الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي	
32	الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي	
34	المطلب الثالث: مشاكل التكتلات الاقتصادية	
34	الفرع الأول: المشاكل الاقتصادية	
37	الفرع الثاني: المشاكل السياسية	
38	المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الخارجية	
38	المطلب الأول: أشكال التكتلات الاقتصادية	
39	الفرع الأول: منطقة التفضيل الجمركي	
40	الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة	
41	الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي	
42	المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة	
45	الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة	
47	الفرع الثاني: خلفية قيام الإقليمية الجديدة	
48	الفرع الثالث: آليات التكامل في إطار الإقليمية الجديدة	
55	خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: التجارة البينية الاوروجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاقتصادية		
57	تمهيد	
58	المبحث الاول: الإطار العام لإتفاق الشراكة الاورومتوسطية	
58	المطلب الاول: مسائل أولية حول الشراكة	

60	المطلب الثاني: الدوافع للشراكة الأوروبيةمتوسطة	
60	الفرع الأول: دوافع الاتحاد الأوروبي	
62	الفرع الثاني: دوافع شركاء الاتحاد الأوروبي	
63	المطلب الثالث: أبعاد الشراكة	
63	الفرع الأول: البعد السياسي والأمني	
64	الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي	
67	الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والإنساني	
68	المبحث الثاني: التحرير التجاري الأوروبيالجزائري في إطار منطقة التبادل الحر	
69	المطلب الأول: المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	
69	الفرع الأول: جولات المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بين (1993_1997)	
70	الفرع الثاني: جولات المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000_2001)	
70	الفرع الثالث: المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروبيةالجزائرية توقيع الاتفاق ديسمبر (2001)	
71	المطلب الثاني: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	
74	المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمبادلات التجارية الأوروبيةالجزائرية	
74	المطلب الأول: حركة صادرات الجزائرية	
74	الفرع الأول: التوزيع للصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم 2001-2022	
78	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو دول منطقة الاتحاد الأوروبي	
79	الفرع الثالث: الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو أهم الشركاء الأوروبيين	
81	المطلب الثاني: حركة الواردات الجزائرية	
81	الفرع الأول: توزيع واردات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم 2001-2021	
84	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر نحو منطقة الاتحاد الأوروبي	
85	الفرع الثالث: الهيكل السلعي لواردات الجزائر نحو أهم الشركاء الأوروبيين	

87	المطلب الثالث: الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي	
90	خلاصة الفصل	
82	الخاتمة	
	المصادر والمراجع	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توضيح آلية خلق وتحويل التجارة	49
1-2	يوضح منحنى الميزان التجاري	88

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار (MEDA01) للفترة 1995-2000	66
2-2	المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار (MEDA02) للفترة 2000-2005	67
3-2	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2001-2021)	75
4-2	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2001-2021)	79
5-2	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2001-2021)	82
6-2	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر نحو منطقة الاتحاد الأوروبي	85

المقدمة

مقدمة:

كانت ولا زالت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، للحصول على سلع والخدمات من دول أخرى وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية إنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها.

وقد ساهم في تعزيز هذا الدور خلال العقود الأخيرة انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية. حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا و متغيرا مهما من متغيرات النظام العالمي الجديد مع إذ أصبحت من المسائل الضرورية لإنجاز وإسماع التنمية الاقتصادية لما له من مزايا و انعكاسات إيجابية على اقتصاديات البلدان وهو ما دفع العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إقامة تجارب تكاملية بين البلدان النامية و المتقدمة وذلك على نحو ما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وكذا توسع الاتحاد الأوروبي نحو البلدان الأوروبية الأقل تقدما بالإضافة الي ظهور الشراكة الأوروبية المتوسطية.

يعتبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبا حمائيا لاقتصاديات دول الجنوب المتوسط من بينها الجزائر من مخاطر العولمة الاقتصادية وبوابة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الإقليمية والجهوية فالارتباط عن طريق الشراكة سيوسع من حركة المبادلات التجارية وإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إن استغلت كل الفرص المتاحة ضمن قواعد المشروع لذا فإستراتيجية الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي تبقى بالنسبة لدول جنوب المتوسط الاختيار الأفضل في ظل التحولات الاقتصادية والأزمات المالية.

ويمكن أن يكون لهذه التكتلات الاقتصادية تأثيرا على التبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة الأورو المر الذي جعلنا نطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير الشراكة الأوروبية المتوسطية وإنعكاساتها على التجارة البينية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟ وعلى ضوء السؤال الرئيسي يمكن أن يتفرع عنه عدة أسئلة فرعية أهمها:

- 1- ما هي أهم مرتكزات إتفاقية الشراكة المتوقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟
- 2- ما المكانة التي تحتلها التكتلات الاقتصادية على مستوى التبادلات التجارية وكيف تؤثر على توزيعها؟

3- ما مدى تأثير إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية؟

الفرضيات:

- أهم مرتكزات الإتفاقية إلى تعزيز الحوار الاقتصادي والتبادل التجاري الإقليمي والدولية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- للتكتلات الاقتصادية دور مؤثر في التجارة الخارجية إما إيجابي (الأثر الإنشائي) أو دور سلبي (الأثر التحولي).
- تقوم إتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على التحرير العلاقات التجارية وهو ما أتاح للجزائر بزيادة صادراتها وزيادة اراداتها مع الإتحاد الأوروبي.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع كونه متزامنا مع تحديات العصر وكونها تعالج موضوعا مهما من مواضيع الاقتصاد الدولي وهو التكتلات الاقتصادية والإقليمية، فضلا عن انها من اهم القضايا الحيوية المطروحة في الوقت الراهن والتي يثار حولها العديد من التساؤلات حول مدى تأثيرها على التجارة البينية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهو ما يتطلب إجراء العديد من الدراسات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتقييمها والتعرف مواطن الضعف والقوة بالنسبة للجزائر ومنطقة الإتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

وتتمثل أهداف الدراسة في:

- 1- إبراز دور التكتلات الاقتصادية والإقليمية في توسيع مستويات التجارة الخارجية.
- 2- التعرف على مضمون اتفاق الشراكة الأورومتوسطية
- 3- تتبع تطور مسار التكتل الاقتصادي والإقليمي وتحديد مفهومه ومعرفة إذا كان غتفاق الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إحدى صور هذا التكتل الاقتصادي الإقليمي.
- 4- تسليط الضوء على المبادلات التجارية وحركة الصادرات والواردات قبل وبعد إنعقاد إتفاق الشراكة الأورومتوسطية.

مبررات اختيار الموضوع: هناك عدة مبررات تكمن وراء إختيار الموضوع:

إن موضوع يقع في دائرة التجارة الدولية محور إختصاصنا وتكويننا كما انه يعتبر من الإهتمامات والميول الشخصي للباحث.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد إطار مكاني وزماني للدراسة وبالنسبة للإطار المكاني فقد اقتصرَت الدراسة على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أما الإطار الزمني فقد شملت الإحصائيات الممتدة من 2001-2021.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية البحث والتحقيق من صحة الفرضيات والوصول للأهداف المرجوة وسنتبع المنهج الإستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي من عرض مفاهيم التكتلات الاقتصادية وإتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأسلوبه التحليلي بالإعتماد على بيانات وإحصائيات للتجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لتحليل التطور الحاصل قبل وبعد الاتفاق.

الدراسات السابقة:

(1) آمال حموزروقي، الأزمات المالية لدول منطقة الأورو وانعكاساتها على التجارة الخارجية للاقتصاديات النامية المرتبطة بالأورو - دراسة حالة دول شمال إفريقيا- ، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2018 / 2019 وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الآليات التي استخدمها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة و تبيان العلاقات الاقتصادية التي تربط دول شمال افريقيا بمنطقة الأورو و دراسة وتحليل تطور التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا في ظل أزمة منطقة الأورو.

(2) عبد الجليل هويدي ، التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية دراسة حالة التبادل التجاري الأورومغاربي خلال الفترة 2000-2018 ، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2021/2022 وقد هدفت الدراسة إلى - إبراز دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في توسيع مستويات التجارة الدولية .

(3) كرميش آمال، الشراكة الأوروجزائرية فرص وحدود الاندماج في اقتصاد المعرفة- ، اطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2015/2016، وقد هدفت إلى تسليط الضوء على بعض التحولات والبرامج التحديثية التي شهدتها الوضع الاقتصادي الجزائري والتي من شأنها أن تساهم في التفكير جديا في إرساء دعائم اقتصاد المعرفة ومحاولة التعرف على مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري والتي من شأنها أن تسهل أو تصعب الاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتجارة الخارجية والتكتلات

تمهيد

تعد التجارة الخارجية عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتشكل أحد العوامل الأساسية في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية. وتساعد التجارة الخارجية على تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة وتوسيع الفرص الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبجانب التجارة الخارجية، نجد التكتلات الاقتصادية التي تشكل اتحاداً بين عدد من الدول بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وتحقيق المزيد من الفوائد للأعضاء فيها، مثل زيادة الاستثمارات وتسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء. وتعتبر التكتلات الاقتصادية أداة قوية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتواجه التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية تحديات عديدة مثل تفشي الأوبئة والأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية والتنافس العالمي والتحول التكنولوجي، وتتطلب حل هذه التحديات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيها.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية

إن حركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة ولكن هذا المفهوم مع تطور الحياة الاقتصادية أخذ أبعاداً، حركة التجارة الدولية بدأت بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة ولكن هذا المفهوم مع تطور الحياة الاقتصادية أخذ أبعاداً جديدة ومفاهيم مختلفة وأكثر تعقيداً.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، فهي تقوم بدراسة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم والمتمثلة في الحركة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، كما أنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول حيث تسمح لها بأن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة، إضافة إلى مساهمتها في توسيع منافذ توزيع منتجاتها، ومنه يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها:

1- أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.¹

2- هي مختلف المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد و رؤوس الأموال، و تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.²

3- " هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة.³

4- يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.⁴

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن التجارة الخارجية هي مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية بين الدول، فجانبا الصادرات تعبر عن القدرة الإنتاجية لبلد والقابلية للتحويل إلى دول أخرى، أما الواردات فهي تعبر عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني لتغطية جزء من الطلب الكلي، إضافة إلى ما سبق فالتجارة الخارجية تمكن الدولة من

¹ السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص10.

² رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2000 ص 12.

³ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 09.

⁴ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

الاستغلال الأنجع لمواردها الاقتصادية - تنتج بأقل تكلفة- لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدر الفائض إلى دول العالم.

الفرع الثاني: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية:

يمكن الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية من خلال مضمونهما، فالتجارة الخارجية لا تخرج عن كونها وصفا لحركة انتقال السلع والخدمات بين الدول، بينما تتضمن التجارة الدولية ما يلي:

- التبادل الدولي السلعي: أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي المنظور؛
- التبادل الدولي الخدماتي: التجارة الخارجية في إطارها المعنوي غير المنظور؛
- الهجرة الدولية: أي انتقال عنصر العمل بين دول العالم؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة؛
- التوافق البيئي: خلال جولة الأرجواي (2000)، تم تعميم وانتشار مصطلح " تحرير التجارة الدولية" بدل التجارة الخارجية.¹

ومما سبق يمكن القول أن التجارة الدولية أشمل وتحتوي التجارة الخارجية، أي التجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية، ويمكن التفريق بين التجارة الداخلية والخارجية من خلال العناصر التالية:²

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم؛
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فالتجارة الخارجية تتم بعملات متعددة بينما التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد؛
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

ثالثاً- أسباب قيام التجارة الخارجية:

يمكن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:³

¹ سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص 32.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 14.

³ حسام علي داود و آخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار ميسرة للنشر و الطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 16.

- عدم وجود توزيع متكافئ لعوامل الإنتاج بين دول العالم، مما ينتج عنه عدم قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- التخصص الدولي وتفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف للإنتاج للسلعة في دولة ما؛
- اختلاف ظروف الإنتاج، حيث تخصص الدول في إنتاج المنتجات التي تتوفر عليها المنطقة وتلجأ لاستيراد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- الفائض في الإنتاج المحلي، الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق هذا الفائض بشرط توفير كافة نتائج العالمي؛
- السعي إلى زيادة الدخل القومي، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهية الاقتصادية؛
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلع ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على سلعة ذات الجودة العالية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة؛
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمسوقة عالميا.

رابعا- أهمية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دولة من دول العالم، وتختلف أهميتها حسب التقدم الاقتصادي لكل دولة، فالدول كبيرة الحجم ذات الامكانيات الضخمة تتمكن من إنتاج أغلب احتياجاتها محليا، بينما الدول صغيرة فهي تخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج لتلبية باقي حاجات مجتمعتها، كما تختلف الأهمية لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي، فإذا كانت تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت تطبق سياسة الحماية التجارية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

فالتجارة الخارجية تساهم في زيادة الدخل القومي للدولة، وفي رفع مستواها المعيشي ومستوى الخدمات الاجتماعية بين المواطنين، فبواسطة التجارة الخارجية تنتقل السلع والخدمات من دولة لأخرى، كما تنتقل التكنولوجيا الحديثة والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج، فتعم الفائدة كافة الدول عن طريق استغلال فوائض الإنتاج وانتقال الأموال وتلاقح الثقافات والتقارب بين الشعوب.

كما تبرز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة لمنتجات الدول وربطها مع بعضها البعض؛
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار؛
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها؛
- وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.¹

- تساهم في التنمية الاقتصادية.
- تساهم في إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول التعامل معها.

خامسا- مكونات التجارة الخارجية:

تساهم التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المبادلات التجارية، فعن طريق التصدير تقوم بتصريف الفائض من المنتجات نحو الدول الأخرى مقابل استيراد السلع والخدمات التي هي بحاجة إليها. ويمكن تلخيص مكونات التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير:

1- الاستيراد هو:

- التموين من المصادر الخارجية التي تقع خارج الدولة التي تعمل فيها المنشأة.²
- تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد.³
- كل بضاعة تدخل إلى الدولة سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو وتنظمها بيان جمركية.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن تعريف الاستيراد كالتالي:

الاستيراد هو عبارة عن مختلف الطرق المتبعة لجلب السلع والخدمات من الخارج إلى داخل البلد وهذا نظرا لنقص عرضها أو هناك عجز في إنتاجها أو لغرض آخر.

كما يشمل المستوردون كل المؤسسات التي تختص باستيراد وتوريد السلع من الجهات المصدرة لها وعندما تقوم بتعيين المواد والسلع المطلوب استيرادها من الخارج فإنها غالبا ما تطلب بكميات تتناسب وحاجة الجهة الطالبة.

إن للاستيراد أهداف كثيرة، منها استمرار العملية الإنتاجية حيث يجب على الاستيراد أن لا يتعارض مع برامج الإنتاج؛ تعزيز المركز التنافسي وذلك من خلال الدراسات التي يقوم بها مدير المشتريات قبل القيام

¹ رشاد عصار وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

² موسى غانم فنجان وحسين محمد عبد، "إدارة المشتريات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 100.

³ قادة أقاسم، "المحاسبة الوطنية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 135.

⁴ محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2008، ص 103.

بعملية الاستيراد؛ الاستيراد بكميات مناسبة بما يتوافق مع احتياجات المؤسسة؛ اختيار مصادر التوريد والاستيراد وذلك عن طريق المفاضلة بين الموردين؛ تحسين العلاقات بين الموردين وخاصة الذين تتعامل معهم؛ التنسيق مع الإدارات والأقسام الأخرى داخل المؤسسة بحيث تكون العلاقات بين إدارة المشتريات والإدارات والأقسام.

2- التصدير هو:

- " اللفظ الذي يطلق على كل ما يصدر خارج حدود الدولة من سلع و خدمات على أن تكون وفق رغبات المستوردين لا وفق رغبات المنتجين لها أو القائمين بأداء الخدمة".¹
- "تلك العملية التي قوم بها الدولة أو أحد أجهزتها أو أحد أفرادها أو مجموعة من الأفراد فيها بعرض السلع والمنتجات التي تفيض عن الاحتياج الوطني أو التي يمكن إنتاجها بكفاءة ومهارة وذلك في الأسواق الدولية".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التصدير بأنه: "عملية تصريف السلع والخدمات التي تفيض عن الاحتياج الوطني في الأسواق الخارجية".

المصدرون هم مؤسسات أو تجار يقومون ببيع المنتجات في الخارج من أجل تحقيق الربح.

للتصدير أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، فهو يساهم في توفير العملة الصعبة، وفي تسديد الديون الخارجية، وفي تمويل الواردات و عدم اللجوء للقروض الأجنبية. بالإضافة إلى إيجاد سوق بديلة للسوق الوطنية، المساهمة في تطوير الصناعات المحلية و ازدهارها، تحقيق الرفاهية للدول المصدرة من خلال زيادة الإيرادات الخارجية، نمو الناتج المحلي، توفير الأرباح بالعملة الصعبة، زيادة مناصب العمل،... إلخ.

سادسا- عقبات التجارة الخارجية:

تتعدد وتتوغل العقبات والمشاكل التي تواجه التجارة الخارجية من معوقات على المستوى الوطني إلى معوقات على المستوى الدولي وهذا راجع إلى المتغيرات الاقتصادية العلمية، ويمكن ذكر البعض منها كما يلي:³

1- العقبات المحلية للتجارة الخارجية:

1-1- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بالإنتاج المحلي: يحدد الإنتاج المحلي طبيعة الدولة إذا

كانت مصدرة أو مستوردة، ومن أهم المشكلات المرتبطة به نذكر: نقص مستلزمات الإنتاج؛ تدني مستوى جودة المنتجات؛ عدم الاهتمام بالبحث والتطوير؛ تخلف النظم الإدارية ومنه

¹ حنفي لبيب حسين، مشاكل التصدير والاستيراد، الطبعة الأولى، بدون بلد، 1996، ص 12.

² رابح رتيب، الدخول إلى الأسواق الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 1996، ص 35.

³ عبد الباسط وفاق، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية للنشر، الأردن، 2000، ص 160.

صعوبات تصريف فائض الإنتاج بسبب عدم استيفائه المواصفات الفنية والبيئية؛ ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ صعوبة تحديد الفائض التصديري بسبب صعوبة التنبؤ بحجم الإنتاج الراجع إلى التزايد السريع في الطلب المحلي.

1-2- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بالتمويل: وتتمثل فيما يأتي:

- مشاكل تمويل الإنتاج المحلي، والتي ترجع إلى ندرة رؤوس الأموال الناجمة عن نقص معدل الادخار والمؤسسات الادخارية، الاكتناز؛
- عدم كفاية المصادر المالية، ارتفاع تكلفة عمليات التمويل القيود التنظيمية كالقيود المفروضة على التعامل في الصرف وعدم توافر الخبرات المالية المتخصصة.

1-3- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بالمدفوعات الدولية: وهي تلك العقبات المتصلة باختلال

ميزان المدفوعات، فالعجز في ميزان المدفوعات راجع إلى اختلال الميزان التجاري نتيجة تزايد الواردات دون أن يقابل ذلك زيادة في الصادرات، مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري مما يضر بالاقتصاد الوطني.

1-4- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بالنقل الداخلي: من بين العقبات التي تواجه حركة النقل

نجد:

- انخفاض طاقة أسطول النقل المحلي وعدم كفايته وانتظامه؛
- عدم استخدام وسائل النقل الحديثة خاصة في الدول النامية؛
- عدم توافر شبكة طرق وموانئ أكثر ملائمة؛
- مشكلة التكدس بالموانئ وظاهرة عدم انتظام ورود البضائع؛
- ارتفاع تكاليف النقل.

2- العقبات الدولية للتجارة الخارجية:

تتسم هذه العقبات بالخطورة لأنها لا تخضع لرقابة وسيطرة الاقتصاد الوطني ومن أهم هذه العقبات:

2-1- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بطبيعة الأسواق الخارجية: تعتبر الدول النامية مستودعا

رئيسيا للثروات الطبيعية والمواد الخام في العالم وتعتبر سوقا بكرة للتصدير، فاستغلتها الدول المتقدمة وأثرت على تجارتها الخارجية وأضعفتها، مما ترتب عنه آثار سلبية أهمها التبعية الاقتصادية بمختلف مظاهرها:

- تبعية قطاع التجارة الخارجية، فصادراتها تتسم بالتخصص الشديد وعدم تنوع أسواقها.
- التبعية التكنولوجية، فالتكنولوجيا المستوردة قد تكون معقدة يصعب استيعابها أو ملوثة للبيئة، وهذا ما يجعل تبعيةها تترسخ للدول المتقدمة؛
- التبعية النقدية، تظهر من خلال استخدام الدول النامية عملة أجنبية في التداول النقدي الداخلي وفي تغطية الإصدار الوطني بالنقد الأجنبي؛

– التبعية التمويلية، وتظهر من خلال آليتي الاستثمار المباشر وغير المباشر. الأولى تكمن في توفير الدول الصناعية رؤوس الأموال للدول النامية، أما الثانية ففي الاقتراض والاكتتاب في سنداتها أو المعونات الاقتصادية الخارجية دون مقابلو الممثلة في المساعدات المالية أو العينية.

2-2- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف:

لقد تزايدت تقلبات أسعار الصرف نتيجة سيطرة نظام السعر العائم، نظرا لما يتسم به من مرونة في تغيرات عرض وطلب العملات في السوق أو نظرا للنمو الملحوظ في المعاملات التجارية والمالية.

إن هذه التقلبات قد تؤدي إلى مخاطر اقتصادية سواء على المستوى الكلي كإحداث تضخم أو المستوى الجزئي بضياح مكاسب المشروع إلى درجة قد تؤثر على بقاءه واستمراره. فهذه المخاطر قد تؤدي إلى احتمال دفع قيمة أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن عملة تستخدم فيها عملة أخرى غير العملة الوطنية. وبهذا قد تؤثر عن إيرادات العديد من العمليات الاقتصادية والمالية التي يتم فيها التعامل بالعملات الأجنبية.

2-3- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بالقيود الجمركية:

تشتمل القيود الجمركية على نوعين، قيود تعريفية مدونة في جدول أو قائمة تفرص في حال اجتياز السلع لدولة ما يمكن أن تعوق تطور التجارة الخارجية أو تشجعها من خلال التعريف التفصيلية، وقيود تعريفية كنظام الحصص (هو تحديد الكميات السلعية التي تجتاز حدود الدولة الجمركية دخولا وخروجا) نظام الرقابة على النقد (هي القواعد التي تضعها الدولة لتوزيع حجم العملات الأجنبية المخصصة للواردات على مختلف السلع والخدمات المستوردة) وأخرى، وتختلف عن النوع الأول في أنها لا تلغي عمل قوى السوق في توجيه التبادل الدولي، كما استحدثت الدول ثلاث نظم للتخفيف من القيود الجمركية المفروضة على الواردات هي: النظم الجمركية الخاصة، نظم الإعفاءات الجمركية، والنظام التجاري الدولي.

2-4- عقبات التجارة الخارجية المرتبطة بالنقل الخارجي:

من أهم العقبات التي تواجه حركة التبادل التجاري، يمكن حصرها في النقاط التالية: صعوبة الحجز في الميعاد الملائم؛ وصول البضائع للتاجر في وقت غير ملائم؛ النقل بأساليب غير ملائمة؛ احتكار أساليب النقل البري؛ المشاكل المرتبطة بالموانئ الأجنبية.

سابعا- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

تتأثر التجارة بعدة عوامل من بينها:

- مستوى التنمية الاقتصادية، التي تؤثر سياستها الاقتصادية بالقيود أو الحرية.
- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي؛
- انتقال الأيدي العاملة؛

- رأس المال وتؤثر من خلال سعر الفائدة الحقيقي؛ سعر الخصم؛ سعر الصرف؛
- التكنولوجيا التي تساهم في التغلب على نقص ومشاكل الأيدي العاملة، كما توفر الجهد والوقت والجودة وتخفض التكاليف ما يؤثر على التبادل التجاري.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى مثل الانفتاح التجاري، المنظمات الدولية، التكتلات الإقليمية والعامة وأخرى كلها تؤثر على التجارة الدولية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

إن نظريات التجارة الدولية تهتم بتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة، وبذلك في تهتم بالإجابة على سؤالين: الأول هو لماذا تقوم التجارة بين الدول؟ أما السؤال الثاني فهو ما المكسب من قيام التجارة الدولية وكيفية توزيع هذا المكسب على الدول أطراف التبادل التجاري، وبالتالي دراسة كيفية تحديد معدل التبادل الدولي.

إن موضوع تحديد أسباب قيام التجارة الدولية أثار تفكير مجموعة مختلفة من المفكرين الاقتصاديين وقد كان عمل كل واحد منهم تكملة لعمل الآخر للوصول في الأخير إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري وتحديد أساليب سياسية لترقية التجارة الخارجية.

ولقد سبق النظرية الكلاسيكية مذهبين هما المذهب التجاري والطبيعي:

أ- **المذهب التجاري (التجارين):** كانت وجهة نظرهم أن ثروة الأمة تعتمد على مقدار ما تمتلكه الدولة من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة ولا في مستعمراتها، فإن السبيل الوحيد للحصول على الذهب والفضة هو التجارة الدولية وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضاً في ميزانها التجاري وأن تعمل بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة. ولقد ميز التجارون بين ثلاث فترات مرت بها هذه النظرية التجارية:¹

الفترة الأولى: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية، ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج للرقابة مباشرة.

الفترة الثانية: اكتشفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة، ومن ثم تعد هناك حاجة إلى رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

الفترة الثالثة: اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم. وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

¹ نسرين عبد الحميد نبية، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2012، ص 116-117.

كما اقتضى منطق التجاريين الذي وضعوا ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طلبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود و التي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات و منع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ب-المذهب الطبيعي(الطبيعيون): كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض نفقة الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية؛ وعلى ذلك فإن الطبيعيين والذين نادوا بحرية التجارة توصلوا إلى أن قيود التصدير كانت مسؤولة عن انخفاض أثمان المحاصيل الزراعية وزيادة الطلب عليها واختفاء ما سموه بالثمن المجزي، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة بالحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة (باتخاذ مبدأ "دعه يعمل دعه يمر") امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية، وحسب رأيهم فإن الانسجام تلقائي بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة. ويستند مبدأ حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي إلى ثلاث نظريات:

1-نظرية الميزة المطلقة "لآدم سميث":

يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة للتبادل الدولي متعلقة بحرية التجارة الدولية وأفكاره في نظرية التجارة الدولية - تعتبر جزء من النظرية الكلاسيكية- موجودة في كتاب أصدره عام 1776م باسم "ثروة الأمم". ومضمون النظرية هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي. فالدولة هي متخصصة في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيبدو أنه لديها وفرة في استخدام المواد الأولية والعمالة والآلات...

والأساس الذي اعتمد عليه آدم سميث هو تقسيم العمل في المجال الدولي وذلك بتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تكون في إنتاجها لها ميزة مطلقة؛ أي توجيه النشاط الاقتصادي نحو السلع تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج واستيراد سلع أجنبية يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج والاعتماد على استيراد السلع الأجنبية التي يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

وجهت عدة انتقادات لآدم سميث، وهذه الانتقادات لا تنقص من قدر نظرية سميث، ويرى أنه لا داعي للفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية فكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلاهما تختلفان من ناحية الخصائص والنظريات.

هذه النظرية لم تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في حالة تمتع دولة ما بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين في حين لا تتمتع الأخرى بأي ميزة في الإنتاج.

2- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" الذي نشر سنة 1817م، وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص الدولي بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة لمختلف الدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معاً، إحداهما بالنسبة للأخرى. وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها:

- التجارة الدولية تتم بين دولتين مختلفتين منعزلتين عن بقية العالم؛
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة بين فروع الإنتاج المختلفة والمناطق المختلفة داخل الدول؛
- التبادل يتم بالنسبة لسلعتين فقط بين الدولتين لها قدر واحد من الأهمية الاقتصادية؛
- نفقات النقل والتأمين والتعريف الجمركية وغيرها من النفقات التي تتبع انتقال السلع من دولة لأخرى منعدمة؛
- دالة الإنتاج متجانسة وهي من الدرجة الأولى؛
- وجود المنافسة الكاملة في الأسواق؛
- توجد تقنية واحدة لصنع السلع تختلف من دولة لأخرى، أي ثبات التكنولوجيا والمستوى التكنولوجي؛
- تجانس العمل والأذواق بين الدولتين؛
- استخدام نظريه العمل للقيمة في تثمين السلعة.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

فنظرية ريكاردو توصلت إلى أن التخصص الدولي مفيد لكل من الدولتين، بالإضافة إلى الكيفية التي يتم بها تقسيم الفوائد الناتجة من التبادل الجاري.

فحسب نظرية ريكاردو فإن الشرط الضروري لقيام التبادل الدولي هو وجود اختلاف بين سعر التبادل الداخلي للسلع في الدول المختلفة، لذا فإن مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها تفوقاً نسبياً. وهذا الشرط ضروري لأنه إذا كان معدل التبادل الداخلي متساوياً فلا مصلحة للدولتين في قيام التجارة الدولية، وهذا الشرط كافي لأنه مادام هناك اختلاف في معدل التبادل الداخلي فإن التجارة الدولية تتم دائماً وتكون في مصالح كلتا الدولتين.

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

قام ميل باستكمال النقص الذي جاء في نظرية ريكاردو، إذ ألف كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" في سنة 1848م فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية، أو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز

أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي أو معدل التبادل الدولي.¹

4- نظرية التوازن التلقائي: "دافيد هيوم":

تتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة، فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انسياب مع حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية.

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

1. نظرية القيم الدولية (الحديثة) "هيكشر وأولين":

ويرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين "إيلي وهكشر" في كتاب بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "برتل أولين" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الذي أصدره سنة 1993²، حيث قام هيكشر وأولين بوضع نظرية كاملة لتفسير التبادل الخاص بالتجارة الخارجية، كما عملا على التوحيد بين نظرية القيمة للسلع الداخلية ونظرية القيمة للسلع المتبادلة دولياً وتوصلاً في الأخير إلى استنتاج توازن الأثمان الدولية على ضوء الارتباط القائم بين الأثمان في الداخل والخارج.

لقد اعتمد "هيكشر وأولين" على الفرضيات التالية في نظريتهما:

- أن التكنولوجيا المتاحة للإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد؛
- البلدان تنتجان سلعتين؛
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد و عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج؛
- الاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛
- هناك منافسة تامة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج داخل كل دولة.

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية - الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، 2001، ص 70.

² عادل أحمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 116.

من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

- اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها الجانب النوعي؛
- افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي؛
- إهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دولياً.

2. لغز "ليونيتف":

لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة هذه النظرية في التجارة الدولية، فكان أشهرها المحاولات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي "ليونيتف" سنة 1953، الذي قام باختبار العرض القائل أن الدولة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر المال، ولكن بندرة نسبية في عنصر العمل، فمن المتوقع أن تكون صادراتها كثيفة رأس المال، بينما تكون وارداتها كثيفة العمل.

لهذا فإن محاولة ليونيتف فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض من الافتراضات التي بنيت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج، ووصفوا النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالثبات والسكون ما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع وعاجزة عن تفسير الحقائق الاقتصادية التي تتميز بالتغيير المستمر، لهذا ظهرت بعض التوجهات الحديثة لتفسير التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

1. التحسينات في النظريات الأساسية والتوجهات الحديثة:¹

- تكلفة النقل في التجارة العالمية؛
- السلع غير المتاجر بها عالمياً؛
- السلع الوسيطة؛
- الموارد الطبيعية؛
- العوامل المحددة؛
- تنقل عوامل الإنتاج؛
- اللايقين؛
- التجارة الخارجية غير المنظمة مثل التجارة غير المشروعة أو التهريب.

2. نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961:

تعطي هذه النظرية اهتماماً كبيراً ودوراً فعالاً للطلب واستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموع السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

¹ نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 122-125.

لقد اهتم "ليندر" بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للمصادرات والواردات المحتملة.

3. نموذج فجوة التكنولوجيا:

وضح "بوسنر" في سنة 1961 هذا النموذج، وحسب تفسيره فإن جزء كبير من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة وهذا ما يعطي للدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة، كما أشار "بوسنر" من إلى وجود نوعين فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما: فترة إبطاء رد الفعل أو فجوة تأخر الطلب؛ وفترة إبطاء الطلب.

4. نموذج دورة حياة السلعة:

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميماً وامتداداً لنموذج الفجوة التكنولوجية وقد قدم من طرف "فرنون" سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج، إذ اعتبرها ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، وقد وضح من خلال مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتج يكون جديداً في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطياً، وتعتسر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي، حسب "فرنون" تمر دورة حياة المنتج بثلاث مراحل:¹ مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج ومرحلة المنتج النمطي.

في المرحلة الأولى فإن معدل الطلب يتميز بالبطء ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج، ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط عندما يصبح المنتج نمطياً، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الانتاج المختلفة المتمثلة في الأرض، العمل الماهر وغير الماهر، رأس المال المادي والتكنولوجيا، وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوى الانتاج وهيكل التجارة الخارجية، والشكل الموالي يبين مسار دورة حياة المنتج.

5. وفورات الحجم:

تستند النظريات هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كلما زاد حجم الإنتاج لبعض السلع قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتعتبر نظرية اقتصاديات الحجم تطويراً لنموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 233.

6. نظرية التبادل اللامتكافيء "اريغي ايمانويل - سمير أمين:"

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات وتطورت على يد ايمانويل في السبعينات، وأهم افتراضات هذه النظرية هي أنه إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان فإن عنصر المال قادر على ذلك، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية، وقد أوضح ايمانويل طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافيء ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة.

السياسة التجارية السليمة كثيراً ما تتطلب فرض رسوم جمركية وتحديد المستورد في بعض السلع ومنح المنتجين إعانات للتوسع في الانتاج، كذلك فاعتبارات ضمان توفر السلع في بعض الفترات وأمور التنمية الاقتصادية وسياسة التوجيه الاقتصادي وحماية مستوى التشغيل في الداخل أمور كثيراً ما تتعارض مع مبادئ نظرية التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي والحديث.

• تقييم النظرية التكنولوجية:

تعطي النظرية التكنولوجية أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه البحث والتطوير في تحديد نمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج، اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري؛ كما راعت النظرية الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تقدماً والأقل تقدماً والدول السائرة في طريق النمو بالإضافة إلى الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، وبهذا فهذه النظريات تتفرق على النظريات الكلاسيكية كونها أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي.

من خلال عرض مختلف النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية أو التبادل الدولي، تبين أن تباين

السلع واختلاف أثمانها راجع إلى اختلاف درجة تمتعها بوفرة عناصر الإنتاج، ظروف الطلب على السلع، الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج في السلع المتميزة، تقسيم السوق،...، كل هذه العوامل وأخرى تفسر قيام التجارة الدولية.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية الخارجية:

"يقصد بالسياسة التجارية الخارجية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة"¹، وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات... إلخ."²

فالسياسة التجارية مجموعة من الإجراءات التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق عدة أهداف ويتمثل الهدف الرئيسي في تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، أما الأهداف أخرى كتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق، حماية الصناعة الناشئة،.. إلخ.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية:

تقوم الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحقيق عدة أهداف، وتختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الاقتصادي، حيث تتمثل أهداف السياسة التجارية للدول المتقدمة في تحقيقي التشغيل الكامل بينما نجد أن هدف هذه السياسة الدول في النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول أن الدول تسعى من خلال السياسة التجارية إلى تحقيق:

- التوازن في ميزان المدفوعات؛
 - تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؛
 - التشغيل الكامل؛
 - حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
 - حماية الصناعات الناشئة؛
 - الحفاظ على استقرار الأسعار.
- وتتأثر سياسة التجارة الخارجية بعدة عوامل أهمها:

1. مستوى التنمية الاقتصادية:

الدول التي تتميز بجمود وتأخر اقتصادي تتطلب وضع سياسة تجارية أكثر تعقيدا مقارنة بالدول المتقدمة المتطورة التي تستلزم وضع سياسة تجارية تتسم بالمرونة، لظرا لأنها تمتلك قاعدة اقتصادية قوية قدرة على التنافس في الأسواق الدولية.

¹ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشز، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 185.

² عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 12.

2. الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات الاقتصادية بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي. فعلى مستوى الاقتصاد المحلي ارتفاع الصناعة المحلية، أو الطلب المحلي الاستهلاكي، أو الحالة الاقتصادية العامة (التضخم- الركود-البطالة)؛

تتطلب اتباع سياسة تجارية ملائمة لتوفير مستلزمات الصناعة مثلاً، أو تحديد كم ونوع المنتجات، أو اتباع في حالة التضخم سياسة احلال الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة.

أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة أو النقصان يؤثر على سياسة التجارة، ففي حالة زيادة الطلب مثلاً فإن الدولة ستتبع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات و ضغط استهلاكها المحلي.

الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية الخارجية:

تختلف السياسة التجارية الخارجية المطبقة من بلد لآخر باختلاف النظم والأوضاع السياسية الاقتصادية السائدة، فكل دولة أهدافها الاقتصادية ووسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف، هناك نوعين من السياسات التجارية الخارجية: سياسة الحرية التجارية، وسياسة الحماية التجارية.

1. سياسة الحرية التجارية:

"تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى".¹

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.²

انتشر هذا المذهب في غالبية الدول الأوروبية قبل ان يصيبه الوهن أثناء مرحلة ضعف الاقتصاد العالمي بين 1919-1929، وقد استند هذا النظام على العديد من الحجج من بينها أن:

- الحرية تساعد على التخصيص في الإنتاج: يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية؛

- تشجيع التنافس الدولي بما يحمله من تحقيق أقصى قدر من الإنتاج وبأقل تكلفة؛

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، بيروت، 2004، ص 280.

² السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 114.

- انتعاش التجارة الخارجية من خلال اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية؛

- تسمح الحرية بتحقيق مصلحة المستهلكين المتمثلة في حرية الاختيار بين البدائل، وتعظيم منفعتهم باختيار الأجود والأقل سعراً؛

- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية؛

- الحرية تشجع التقدم الفني: يرى أنصار الحرية أن الحرية تؤدي إلى التنافس بين الدول في إنتاج السلع وهذا يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج وهذا ما يضمن للمستهلك جودة السلعة وانخفاض قيمتها والعمل على تطويرها؛

- الحرية تحد من قيام الاحتكارات؛

- الحرية تساعد على الانتاج الوفير؛

- الحرية تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة؛

- الحرية تؤدي إلى تعظيم الصادرات.

يرى أنصار هذا المذهب ضرورة تقييد التبادل مع الخارج ولا سيما استيراد السلع الأجنبية وفقاً لحجج تنقسم إلى اقتصادية وغير اقتصادية، أما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد الوطني ومعالجة اختلاله، حماية الصناعات الناشئة وأما الثانية فتري أن هناك أهداف أخرى غير الرفاهية المادية يجب على الدولة أن تراعيها مثل: الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي والمحافظة على الهوية الوطنية.

2. سياسة الحماية:

تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات الخارجية وحجمها أو إلى الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة، إذ تنقسم إلى:

- **الحماية الهجومية:** تلجأ إليها الدولة عندما تسعى إلى تحقيق بعض المزايا النسبية الجديدة في بعض القطاعات الاقتصادية من أجل تحسينها وترقية قدراتها لتصبح في المستوى الدولي؛

- **الحماية الدفاعية:** يتم اللجوء إليها للدفاع عن نشاط أو قطاع اقتصادي مهدد بالزوال أو التدهور ويمكن تطبيقها بطريقة دائمة ومستمرة لأسباب إستراتيجية؛

- **الحماية الفعلية:** يقصد بها ضرورة التميز بين طبيعة المنتجات من خلال التمييز الاستهلاكيات الوسيطة والاستهلاكيات النهائية، بناءً على ذلك أصبحت الضرائب الجمركية تلعب دوراً في توجيه هذين النوعين من السلع.

رابعاً - أدوات السياسة التجارية الخارجية:

تتمثل أدوات السياسة التجارية الخارجية في كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. تنقسم هذه الأدوات إلى:

1. الأدوات الفنية السعرية:

هي تلك التي تؤثر في أسعار الصادرات والواردات أو الاثنين، حيث نجد:¹

أ- **الرسوم الجمركية:** الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء ولوجاً (واردات) أو خروجاً (صادرات) وله عدة أنواع، فمن حيث كيفية تقدير الرسم تقسم إلى الرسوم القيمة التي تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة، والرسوم النوعية والتي تفرض على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو بالوزن، والرسوم الجمركية التي تتضمن رسماً نوعياً يضاف إليه رسم قيمي معين.

أما على أساس الغرض المنشود من فرضه تقسم عادة إلى رسوم مالية هي التي يكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة، ورسوم حماية هي التي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الأجنبية.

ب- **أسلوب الإعانات:** هو مجموع الإجراءات التي تقدمها الدولة بغرض تشجيع المصدرين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمهم سواء من الناحية الكمية أو الكيفية.

ج- **سياسة الإغراق:** يقصد بها انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار في الداخل وفي الخارج من خلال تخفيض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل، مضافاً إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.

نميز بين ثلاثة أنواع من الإغراق هي: الإغراق العارض وهو الذي يرتبط بظروف طارئة فهو إغراق غير مقصود، الإغراق المؤقت وهو الإغراق المقصود ولكنه يرتبط بفترة زمنية قصيرة، الإغراق الدائم وهو أخطر أنواع الإغراق لأنه يرتبط بسياسة دائمة، ويستند على وجود احتكار في السوق الوطنية، وهذا الاحتكار يعتمد على وجود حماية يتقي بها شر المنافسة الأجنبية.

د- **الرقابة على الصرف:** تتمثل في تدخل الدولة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق توازن ميزان المدفوعات حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، حماية الصناعة المحلية من خلال الحد من الواردات.

2. الأدوات الكمية: تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص 237-253.

أ- **نظام الحصص:** يقصد به فرض قيود على الاستيراد ونادراً على التصدير خلال مدة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها.

ب- **تراخيص الاستيراد:** يخضع الاستيراد في هذه الحالة إلى موافقة الدولة، على شكل صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة.

3. الأدوات التنظيمية: وتتمثل فيما يلي:¹

أ- **المعاهدات التجارية:** المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع دولة أخرى من خلال وزارة خارجيتها وأجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيمًا عاماً يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية مثل تنظيم الرسوم والإجراءات الجمركية ومكاتب التمثيل التجاري، ومسائل ذات طابع سياسي وإداري مثل تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع الأنشطة.

ب- **الاتفاقات التجارية:** هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين يزيد عما يوجد في المعاهدات التجارية، وقد يعقد الاتفاق التجاري على أساس معاهدة تجارية سابقة كما قد يعقد دون وجود للمعاهدة.

يمكن التمييز بينهما من حيث: أجلها الأقصر (يعقد الاتفاق عادة لسنة واحدة)، يتناول أموراً معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر على وضع المبادئ العامة.

ج- **اتفاقات الدفع:** يتعلق أسلوب اتفاقات الدفع للدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، أما الدول التي تأخذ بنظام حرية التحويلات النقدية فإن تصفية الحقوق والديون فيما بينها يتم على أساس الأعمال المصرفية العادية دون حاجة لعقد اتفاق الدفع إذن، ينظم كيفية أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية بين الدولتين.

د- **التكتلات الاقتصادية:** تنشأ التكتلات الاقتصادية كنوع من تحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتأخذ عدة أشكال:

- **الاتحاد الجمركي:** الاتحاد الجمركي هو عبارة عن معاهدة دولية تجمع الأقاليم الجمركية للدول الأطراف فيها في إقليم جمركي واحد. وتستفيد دول الاتحاد الجمركي من إلغاء الرسوم الجمركية وكذلك إلغاء كافة القيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء....

- **منطقة التجارة الحرة:** يلتزم كل عضو في معاهدات مناطق التجارة الحرة على إلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، كما تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام مع الدول الأعضاء الأخرى. ولكن يحتفظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الدول غير الأعضاء، دون الالتزام بتعريف جمركية محددة.

¹ زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 297.

- **الاتحاد الاقتصادي:** بموجب هذا الاتحاد لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على تحرير المبادلات التجارية وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية بل يتعدى ذلك إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات.
- **الأسواق المشتركة:** هو شكل من أشكال الاندماج الاقتصادي الكامل بين دول الأعضاء تتميز هذه الأسواق بتحرير المبادلات والتجارة وحركات رؤوس الأموال والأشخاص أي الاتحاد الاقتصادي، وتتعدى ذلك إلى وجود سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، أي أسواق هدفها هو خلق وحدة اقتصادية وسياسية جديدة.
- **الحماية الإدارية:** هي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم بها السلطات الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية. هي وسيلة أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة، ويمكن أن تتخذ عدة طرق منها: المغالات في تطبيق التعريفات الجمركية بصورة تحكيمية، التعتن في تقدير قيمة الواردات، وفرض أجور ونفقات تحكيمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة وغيرها من الطرق الأخرى التي تمثل عرقلة أمام دخول هذه البضائع داخل الحدود الوطنية للبلد.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي

تسعى الدول في ظل احتدام المنافسة على المستوى العالمي إلى تعظيم مكاسبها والحفاظ على نصيبها من الأسواق الدولية، وهذا من خلال الانضمام إلى تحالفات دولية تأخذ شكل تكامل اقتصادي أو إقامة مناطق التبادل الحر، والتي أصبحت اليوم الصفة المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية. والواقع أنه ومنذ منتصف القرن العشرين بدأ الاهتمام بمتطلبات اشتراك مجموعة من الدول في ترتيب يؤدي إلى تجمع اقتصاداتها ضمن كيان اقتصادي واحد يملك قوة التأثير في إدارة تفاعلات الاقتصاد العالمي، ومن ثمة تشكيل ملامح نظام اقتصادي عالمي جديد.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

لم يظهر مصطلح التكامل في الأدبيات قبل عام 1942.¹ أما مصطلح التكامل الاقتصادي فيعود إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، غير أن الاقتصاديين المهتمين بدراسة العملية التكاملية لم يتفقوا إلى اليوم على صيغة موحدة في تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، وذلك بفعل تباين وجهات النظر حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم بين دول مختلفة كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أوضح العالم (Fritz MACHLUP) في عام 1979 أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع (Jacob VINER) سنة 1950 والذي يعود له الفضل في وضع أساس "نظرية الاتحاد الجمركي" التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.² حيث يرى (VINER) أن فكرة الاتحاد الاقتصادي تقوم على عدة أسس هي: إلغاء الحواجز الجمركية، إطلاق حرية انتقال رؤوس الأموال، إطلاق حرية انتقال الأشخاص، توحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية وتنظيم شؤون النقد وتحويل العملات وتنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج.³

¹ محمد محمود الإمام وآخرون منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، ط 1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2005، ص 69.

² عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص 24.

³ إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 210.

هذا التعريف يوضح المراحل النهائية للاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء، إلا أن الدرجة البعيدة من التكامل الاقتصادي قد لا تحدث بين الدول الراغبة في الاندماج إلا بعد القضاء على قدر كبير من التمييز بينها.

ويعد (Billa BALASSA) من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث والتحليل، فقد عرفه سنة 1960 بأنه: عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية وطنية مختلفة¹. قد أشار إلى أن التكامل الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول فجوهر التكامل عنده هو القضاء على كل أشكال التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء.

ولا يشترط في الدول المكونة للتكامل أن تكون متجاورة جغرافياً، ولكن إذا حدث وكانت متجاورة يسمى ذلك تكاملاً إقليمياً، كما لا يشترط أن يمتد التكامل ليشمل كافة السلع والخدمات التجارية بل يكفي أن يحتوي على عدد محدود من السلع والخدمات².

وفي هذا الشأن أشار (BALASSA) إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه، حيث يقول: "إن التكامل بين بلاد متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود القومية، وتخلص من ذلك بأن الإقليمية والقرب الجغرافي قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي ولكنها ليست شرطاً من شروط قيامه"³.

أما (1965) (TINBERGEN) فيعرف التكامل على أساس أن له جانبين: سلبي يقوم على تحرير المبادلات بما يسمح بإزالة التدابير التمييزية وإلغاء الحواجز أمام حركة السلع وبالتالي العوامل، وجانب إيجابي يقوم على حركة مؤسسية تعنى باستبدال بعض المؤسسات القائمة بأخرى جديدة، حيث يعمل هذا النوع على تعزيز الأهداف المحددة الخاصة بالاتحاد⁴.

واستكمالاً للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي يرى (MACHLUP) (1976) أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، كما أنه في أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 24.

² محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 187-188.

³ إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 214.

⁴ Institut orléanais de finance : l'intégration entre pays inégalement développés dans la régionalisation de l'économie mondiale une analyse comparative, pp: 5,6

الإنتاج على أساس حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة، وعلى وجه التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تتجه إليه¹.

وكان (ROBSON) قد تبني عام 1987 تعريفاً قريباً إلى فكرة (MACHLUP) شدد فيه على أن التكامل الاقتصادي يهتم أساساً بكفاءة استخدام الموارد مشيراً إلى الجانب المكاني والشروط اللازمة لبلوغ أقصى ما يلي: أولاً حرية حركة السلع وعوامل الإنتاج، ثانياً عدم وجود تمييز بين أعضاء المجموعة².

واستطراداً لمسألة تعدد التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي وتنوعها، فإن الاقتصادي (M.A.G. Van MERHAEGHE) ينظر إلى هذا التعبير على أنه إشارة إلى قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر بمزج اقتصادياتها تدريجياً أو في الحال، أو بعبارة أخرى إقامة سوق مشتركة مع حد أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، بمعنى إزالة كل الانحرافات الحالية في العلاقات التجارية وعدم وضع قيود جديدة³.

وبذلك يمكن اعتبار مفهوم التنسيق الاقتصادي بمثابة مرحلة متقدمة للتعاون الاقتصادي، من حيث كونه يتطلب اتفاقاً معيناً على إجراء التنسيق بين الدول في بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية، وقد يمثل التنسيق مرحلة تسبق التكامل الاقتصادي وتمهد له وقد يكون مستقلاً ومعزولاً عن أي عمل تكاملي أو وحدوي⁴.

الفرع الثاني: التعريف المستنتج

و عليه وبناء على التعاريف السابقة نستنتج أن جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي ينطوي على إزالة كل العراقيل أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، بشكل يعزز عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول، مع التأكيد على إلغاء كافة أشكال التمييز بين الدول أعضاء مشروع التكتل (بما في ذلك التمييز الجغرافي)، إلى أن تصل إلى تحقيق درجة عالية من الترابط العضوي بين هذه الاقتصاديات على نحو يجعل العلاقات بينها مماثلة لتلك التي تقوم داخل اقتصاد وطني واحد، حيث تتجه هذه الدول إلى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتصبح في النهاية كلاً واحداً.

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص 30.

² Institut orléanais de finance , ibid op. cit, p: 5

³ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات التجارية الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص 283.

⁴ حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي - دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 99، 2012، ص 641.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي

ترتكز دوافع قيام التكتل الاقتصادي على اقتناع الدول بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقق التكامل وكلما زاد الاقتناع بهذه المنافع كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى. فقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي اليوم جانبا أساسيا تتناوله أجنداث أغلب الدول وأضحى مسألة محورية ترتكز عليها العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما يدفعنا إلى التعمق للبحث في الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة وساهمت في نشأتها وكذا الشروط التي يجب توفرها لضمان نجاح الترتيبات الإقليمية. لا بد من التأكيد بداية على أن دوافع التكامل تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، ذلك أن الدول المتقدمة دول صناعية بالأساس، تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية عن طريق زيادة الناتج والادخار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وهو ما يجعل التكامل خيارا مناسباً يكسب اقتصاداتها مزيدا من الديناميكية والفعالية في ظل تميزها باستقرار هياكلها الاقتصادية. أما بالنسبة للدول النامية فإن أهدافها من التكامل ليست ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، بالنظر لصغر هياكلها الصناعية بالنسبة للاقتصاد ككل أو بالنسبة للمخططات التنموية وبالتالي فإن مكاسب الدول النامية من العملية التكاملية ليست بالقدر نفسه من الفعالية والديناميكية كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة.

1- الدوافع المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الدولية

يعود انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية في الفترة الأخيرة إلى عدة عوامل لها علاقة بالتغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نذكرها فيما يلي:

أ- تأثير الاتحاد الأوروبي: جرت في منتصف ثمانينات القرن العشرين مفاوضات حول توسيع نطاق السوق الأوروبية وإتمام التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال، ليتشكل فيما بعد الاتحاد الأوروبي. صاحب ذلك تخوف العديد من دول العالم من أن تتحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل انفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية الموحدة، مما يقلل من جهودها وحماسها لتفعيل تحرير التجارة متعددة الأطراف، لذلك سارعت العديد من الدول الأوروبية وخاصة ذات الاقتصاد المتحول بتقديم طلبات الانضمام، كما سعت دول أخرى إلى تكوين تكتلات خاصة بها.¹

ب- انهيار النظام الاشتراكي: أدت المكانة التي احتلها الاتحاد السوفياتي سابقا كأحد أكبر قوتين في العالم إلى جعل الكثير من الدول تنحو نحو تطبيق النهج الاشتراكي في إدارتها للاقتصاد الوطني، خاصة

¹ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008، ص 204.

تلك التي أخذت موقفاً معادياً للدول الاستعمارية الغربية ولكن مع انهيار النظم الاشتراكية ومع سقوط الشيوعية الاتحاد السوفياتي بدأت دول أوروبا الشرقية في التحول للاقتصاد السوق.¹

و قبل انهيار الاتحاد السوفياتي كانت علاقاته الاقتصادية _ شأن السياسية والعسكرية _ قد دخلت منعطفاً جديداً، فقد كانت أزمة الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي ذات تأثيرات سلبية مباشرة في العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد السوفياتي والدول العربية والحليفة له وأندّر تفكير (Mikhail GORBACHEV) الجديد بنهاية المساعدات الاقتصادية السوفياتية الأيديولوجية النزعة إلى دول التوجه الاشتراكي والنظم المعادية للغرب في الجنوب... في سياق استراتيجية إنهاء الحرب الباردة، فضلاً عن إعادة بناء العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية على أساس قواعد السوق في إطار دعوة إعادة البناء.²

و كان العالم قد عرف في معظم أجزائه مشاكل عدة منذ سبعينات القرن العشرين، فقد عمدت الدول الصناعية الغربية إلى إعادة النظر في هيكلها الاقتصادية والمؤسسية لاستعادة حيويتها منذ نهاية السبعينات، أما الكتلة الاشتراكية فقد أغفلت مواجهة مشاكلها حتى تفاقت بشكل كبير، وحين بدأ التنبه إلى ضرورة العلاج مع محاولات (GORBACHEV) عام 1985 كان الوقت متأخراً، وأدى تفسخ الأوضاع الاقتصادية والسياسية بها إلى بداية تحلل هذه النظم، ولذلك لم يلبث المعسكر الشيوعي أن انهار كلية منذ نهاية الثمانينات مع سقوط جدار برلين عام 1989.³

ج- الدور الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في دعمها للرأسمالية: بما أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مصدرة فإن لها مصلحة في هذا الإنماء الاقتصادي على الصعيد العالمي، لكونه يغذي نموها الاقتصادي، ولكي تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية في وجه التهديدات التي تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى وأهمها الشيوعية السوفياتية، أنفقت الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى. وتحولت بذلك من سياسة مناوئة للتكتلات الإقليمية إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها، خاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا عام 1989، والتي تحولت فيما بعد إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) بانضمام المكسيك عام 1994.⁴

¹ محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة، القاهرة، مصر، 2002، ص 34.

² علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان بدون سنة النشر، ص 87.

³ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر - من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 2000، ص 76.

⁴ نسرين عبد الحميد نبيه الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي، الحديث الإسكندرية، مصر، 2012، ص 36.

د- سياسات التحرير الاقتصادي في الاقتصاديات المتحولة: أدى انتشار سياسات التحرير الاقتصادي الموجهة بآليات السوق في جميع الأنشطة إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي، بعدما أعادت كثير من الدول النظر في سياستها الاقتصادية. فقد مضت دول أوروبا الشرقية والوسطى (PECO) * في مسار التحول نحو اقتصاد السوق، ليشند على إثر ذلك التنافس بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا للاستحواذ على أسواق هذه الدول، باعتبارها أسواقاً فتيّة غير مشبعة وذلك من خلال عقد اتفاقيات معها وتقديم القروض والإعانات للرفع من ميزانياتها وتأهيل صناعاتها وتثبيت هياكلها والرفع من مستوى معيشة سكانها، لتكون نتيجة هذا التوجه توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام عدة دول شيوعية سابقاً له من دول وسط وشرق أوروبا

هـ- الدور الدافع للأمم المتحدة منذ إصدار أجندة السلام مروراً بقمة الأول من أوت 1994 بين أمين عام الأمم المتحدة والأمناء العامين للمنظمات المعنية بالبحث عن إعادة تحديد العلاقة بين "الإقليمي" و"الدولي" باتجاه توثيق هذه العلاقة.¹

2- الدوافع المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الداخلية

يؤكد الإطار النظري الذي وضعه بعض الاقتصاديين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من رواد الفكر التكاملي النيوكلاسيكي على أن السبب الجوهرى لإقامة الاتحاد الجمركي والتكامل الإقليمي بشكل عام، يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريف الجمركية على الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري.² أي أن السبب الحقيقي هو دافع حمائي، إلى جانب ذلك توجد العديد من العوامل المحلية التي تدفع باتجاه الإقليمية، نذكر منها:

أ- زيادة النمو الاقتصادي: تؤدي حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة في الأمد الطويل إلى زيادة فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي من جهة، وإلى جعل عملية التنمية الاقتصادية أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى من جهة ثانية. فالتكامل الاقتصادي بين الدول يسمح بوضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيداً من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، مما يسمح بخلق فرص جديدة يترتب عليها إيجاد استثمارات جديدة في مجالات مختلفة وزيادة عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية، وبالتالي تحقق وفورات لا حصر لها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

* تضم دول أوروبا الشرقية والوسطى 10 دول هي: بلغاريا إستونيا المجر لتوانيا ليتوانيا بولونيا رومانيا، جمهورية الشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا .

¹ عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص 23.

² محمد الحسن علاوي، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، 2010/2009، ص

ب- الرغبة للقيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي، مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصادقية وفي هذا الإطار يرجع (OTSUBE) جزء من زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي، إلى ما قامت به هذه الدول من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في استراتيجيات التنمية، وذلك بالانتقال من استراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي والتي تنفذ بسياسات الإحلال محل الواردات بهدف تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، إلى اتباع استراتيجية التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات.¹

ج- محاولة الاستفادة من مزايا حرية التجارة وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بقدرتها على التحكم في تدفق السلع والخدمات الأجنبية، بحيث لا تؤثر سلباً على هيكل الإنتاج والاستهلاك المحلي، فمن المعروف أنه كلما زادت درجة حرية تدفق السلع والخدمات بين أحد الدول وباقي دول العالم كلما قلت قدرتها للسيطرة على هيكلها الاقتصادي، هذا الأمر في الحقيقة هو الذي يجعل كافة الدول سواء كانت نامية أم متقدمة تتدرج في تطبيق التكامل الاقتصادي.²

د- إدراك الدول وخاصة النامية منها أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة فعالة لاندماجها في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

هـ- صعود أهمية الجغرافيا الاقتصادية ومعها دبلوماسية العلاقات الاقتصادية، وهو ما يعطي دفعا لديناميكية جديدة في العمليات الاقتصادية العالمية حيث يرتبط التبادل التجاري الدولي بالعوامل الجغرافية ارتباطاً وثيقاً، فقد تكون بعض المناطق في حاجة إلى مناطق أخرى لديها فائض في إنتاجها، وبالتالي يمكنها في إطار العملية التكاملية استيراد ما لا تستطيع إنتاجه.

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، وجاء في دراسة للأونكتاد نشرت عام 2014 أنها أصبحت تضم بمختلف صورها أكثر من 75% من دول العالم وحوالي 85% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية³. والواقع أن التكامل الاقتصادي بين الدول لا يعتبر هدفاً في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 12.

² محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 141.

³ نواف أبو شمالة، التكامل الاقتصادي آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي سلسلة دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، جانفي 2016، ص 7.

2. الأهداف الاقتصادية: يؤدي التكامل بين الدول إلى زيادة المقدرة التفاوضية ذلك أنه يمنحها مكانة وأهمية في نطاق العمليات الدولية، تستطيع من خلالها فرض شروطها ومطالبها على الدول غير الأعضاء أكثر مما لو كانت منفردة، سواء في المجال التجاري أم في المجالات الفنية والعلمية والتكنولوجية، هذا إلى جانب تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:¹

- تحقيق التخصص الإنتاجي والتقسيم الدولي للعمل وما يرتبط بذلك من مزايا زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف بهدف تطوير الهيكل الإنتاجي وتنويع الإنتاج؛
- توفير إمكانات أفضل لاستخدام فعال لمنجزات العلم والتكنولوجيا والطرق الحديثة في الإنتاج بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية وتعجيل التنمية. العمل على توسيع السوق بحيث يمكن إقامة المشاريع الإنتاجية ذات الأحجام الاقتصادية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛
- التكامل الاقتصادي يؤدي إلى الحد من مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية، إذ أن التخصص في الإنتاج والتوسع في حجم الطلب الفعال من خلال التوسع في السوق سيؤدي بطبيعة الحال إلى استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وإلى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا؛
- يؤدي تطوير الإنتاج وتنويعه وخلق التكامل بين منتجات الأطراف إلى زيادة المبادلات التجارية فيما بينها مقارنة بتجاريتها مع العالم الخارجي، مما سينعكس إيجابيا على ميزان مدفوعات هذه الدول؛
- إن تطوير الهيكل الإنتاجي مقابل توحيد السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية للدول الأعضاء سيؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لدول التكامل في مجال تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، ومن ثم تستطيع بلوغ شروط أفضل في تجارتها الخارجية وتحسين نسب التبادل التجاري لصالحها، والتي ستعكس إيجابيا على موازينها التجارية.
- إن المزايا الاقتصادية العديدة هذه ستؤدي إلى تعجيل التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية وسريعة، ومن ثم زيادة الدخل الفردي ورفع معدلات نموه وبذلك يكون الهدف النهائي من التكامل الاقتصادي رفع مستوى المعيشة لمواطني هذه الدول.

3. الأهداف الاجتماعية: يهدف التكامل على الصعيد الاجتماعي إلى:

- مساعدة الأفراد على تبادل القيم الحضارية بينهم بفعل إزالة العقبات أمام انتقالهم بين مجموعة الدول أعضاء المنطقة التكاملية؛

¹ يوسف محمد بادي دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة التكامل الاقتصادي العربي رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة بالخرطوم (السودان) أيام 15-13 فيفري 1989، ص 37.

- إثراء الحياة الفكرية والثقافية لأطراف التكامل.

4. الأهداف السياسية: يهدف التكامل على الصعيد السياسي إلى:

- ضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المكاسب والمنافع المرجوة من التكتل، وكسب تأييد الرأي العام في حالة تحسن الأداء الاقتصادي... وتحقيق الأمن القومي المشترك بمفهومه الأشمل، من خلال تحقيق حد أدنى من الأمن الاقتصادي، وضمان الحد من التأثيرات الخارجية بتقليل فرص التحكم في القدرات الاقتصادية للدولة الفردية من خلال العمل الجماعي المشترك في إطار الإقليم؛¹
- تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والقضاء على النظرة العنصرية بينها؛
- تقريب المواقف ووجهات النظر بين الدول الأعضاء في مشروع التكتل تجاه المشاكل والصراعات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية الإفريقية أكدت عام 2004 بأنه يجب النظر إلى آليات التكامل الإقليمي كأدوات لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الدول أعضاء التكتل، وليست كغاية في حد ذاتها.²

المطلب الثالث: مشاكل التكتلات الاقتصادية

يصعب تحقيق التكتلات الاقتصادية الكاملة أو الجزئية دون وجود فترة انتقالية لها مشاكلها الخاصة، إذ يتعين اتباع سياسة اقتصادية معينة خلال هذه الفترة، كإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية حيال العالم الخارجي وهذه تكون مدعاة للخلافات من أصحاب المنافع، وقد تواجه التكتلات الاقتصادية مشكلات تنشأ بمجرد قيامها وأخرى تظهر عند التنفيذ العملي لها.

الفرع الأول: المشاكل الاقتصادية

1- اختلاف المصالح الاقتصادية في دول التكتل الاقتصادي مع بعضها البعض من جهة وبينها وبين المصلحة العامة للتكتل من جهة أخرى، فقد تقتضي السياسة العليا تشجيع مشروعات معينة على حساب مشروعات أخرى، ما قد يخدم بعض دول التكتل ولا يخدم البعض الآخر في التكتل نفسه، وهو ما يمكن أن يؤدي بها إلى عدم التنفيذ الفعلي لاتفاقيات وقعت عليها بحجة إضرارها بمصالحها الاقتصادية.

غير أن النظر إلى هذه المسألة من زاوية أخرى يؤكد أن هذا الصراع ليس له ما يبرره، ففي المنطقة العربية مثلاً لا يزيد حجم الصادرات العربية البينية عن 9% من حجم الصادرات العربية ويتم استيراد ما

¹ إيمان ناصف عطية هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 220.

² Lambert OPARA OPIMBA, l'impact de la dynamique de l'intégration régionale sur les pays de la SADC : une analyse théorique et empirique, Economies et finances, université Montesquieu Bordeaux, Ecole doctorale de sciences économiques, gestion et démographique, Doctorat en sciences économiques, Mars 2009, p: 145.

يقرب عن 91% من واردات العالم العربي من خارجه ومن ثم فإنه لا يوجد مبرر عملي لادعاء بعض الأقطار العربية بأن فتح السوق أمام صادرات العالم العربي سيضر بمصالحها، بل أكثر من ذلك فإن الادعاء بأن وضع العوائق أمام الواردات العربية التي من شأنها الإضرار بواجب حماية الصناعة المحلية أو الرسوم الجمركية العالية تهدف إلى المحافظة على الإيرادات الجمركية أصبحت مبررات لا معنى لها، وخاصة في ظل ما أسفرت عنه جولة الأوروغواي من خفض الكبير في الرسوم الجمركية واتجاه أغلب الدول العربية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.¹

2- تباين الهياكل الاقتصادية والتشريعات والأنظمة المتعلقة بالجانب الاقتصادي، وصعوبة توحيد أو على الأقل تنسيق التشريعات التجارية والنقدية والمالية والأخطر من ذلك تخلف هياكل اقتصاديات الدول النامية وتبعيتها للاقتصاديات الصناعية المتقدمة، حيث يشكل عقبة رئيسية أمام سعيها للتكامل فيما بينها، ذلك أنها لا تفي بالشروط التي تؤمن نجاح العملية التكاملية.

3- تباين درجات النمو الاقتصادي بين الدول المختلفة: حيث يكرس هذا الاختلاف سيطرة الدول ذات معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة على هذه التكتلات باعتبارها المستفيد الأكبر منها، وهي في الأصل دول متقدمة تملك مقومات استقطاب الجهود الإنمائية وتحصيل مكاسب التكتل، خاصة وأن النسبة الأكبر من عوامل الإنتاج تتجه نحو هذه الدول بالنظر لارتفاع العائد على الاستثمار فيها، فضلا عن اتساع الأسواق وتوفر الخبرات ورؤوس الأموال.

من جهة أخرى لا تستطيع شريكاتها الأقل نمواً أن تجارها في توسيع نطاق صناعاتها أو الدخول في أنشطة جديدة إلى السوق الإقليمية التي تضم أسواق الشريكات الأكبر، وقد كان هذا من أهم أسباب جمود منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، نظرا لتأثر الدول الصغيرة في منطقة "الأنديز" بالتباطؤ الذي تسببت فيه الدول الثلاث الأكبر (الأرجنتين البرازيل والمكسيك) ومن ثم لجأت إلى إنشاء جماعتها الخاصة داخل التجمع الأكبر لتكتسب ثقلا اقتصاديا يعادل الدول الكبرى وفي الوقت نفسه لتوفر معاملة خاصة لأعضائها الأقل نمواً.²

4- ضعف البنية التحتية يقف ضعف وتخلف البنى التحتية في بعض الدول أو انعدامها أو تقطعها لا سيما وسائل النقل والمواصلات وشبكات المعلومات والاتصالات حجر عثرة أمام نجاحها في إقامة تكتلات اقتصادية، لأن قرار حرية انتقال عوامل الإنتاج يقتضي بالضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

¹ محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 340.

² محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سابق، ص 95.

ولذلك وضع (Denning) شروطاً للدول النامية التي سوف تستفيد من العولمة، وتتمثل هذه الشروط في تقديم أفضل تعليم وبنية أساسية في الاتصالات والمواصلات.¹ حيث يبقى نمو شبكة النقل والاتصال مفيداً لتأسيس علاقات بين الأقاليم المختلفة سواء داخل الدولة أم مع مناطق تقع خارج حدود الدولة، وقد عمل هذا التطور على إذابة الكثير من الخصائص الإقليمية القديمة وإيجاد مركب جديد.²

5- تشابه الهياكل الإنتاجية والافتقاد إلى أساس مادي للتكامل حيث تنتج بعض الدول سلعاً متشابهة نتيجة محدودية القطاع الصناعي عامة والصناعة التحويلية خاصة، باعتبارها أكثر القطاعات التي يمكن أن الأسس المادية التي يقوم عليها التكتل، كما يمكن أن لا يكون التشابه في مكونات السلع فقط بل في مستوياتها التكنولوجية، ما يفقد الدول المنتجة لها مبرر تبادلها التجاري في إطار تكتل اقتصادي، بل قد يجعلها تتنافس باعتبارها سلعاً متماثلة وينصح الاقتصاديون خاصة من الدول النامية أمثال (PATEL) بضرورة تغيير النمط السلعي للصادرات كاستراتيجية طويلة الأجل للدول النامية.³

6- المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفية ومستويات الرسوم الجمركية في الدول المنضمة إلى الاتحاد، فيتعين الاتفاق على تطبيق تعريفية تلائم اقتصاديات دول الاتحاد إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة، إذ يصعب التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، حيث ترفض بعض الدول أن تفرض عليها تعريفية موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، فيما ترفض دول أخرى تعريفية موحدة تزيد عن المستوى الذي كانت تفرضه قبل قيام التكتل، لأن ذلك يمكن أن يهدد مصالحها التجارية كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمدخلات في صناعاتها المحلية ومن أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.⁴

قد يدفع تحفظ الدول الأعضاء على مستويات التعريفية المفروضة بعد قيام التكتل إلى التحايل، كأن تقوم بتطبيق أدنى تعريفية جمركية على سلعة تريد استيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في المنطقة، لأن تكلفتها أقل مما لو تم استيرادها من دولة عضو في المنطقة، وهذا ما يتنافى مع مبدأ التكامل الاقتصادي القائم على توسيع نطاق التجارة بين الدول الأعضاء، مما قد يحول دون استمرار العملية التكاملية.

¹ عمر صقر، مرجع سابق ص 31.

² ماهر يعقوب موسى، الفكرة الجغرافية لمفهوم الإقليمية، مجلة أهل البيت جامعة أهل البيت، كربلاء، العراق، العدد 4، 2005، ص 52.

³ صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 460.

⁴ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 24.

7- مشكل الحماية الجمركية: يحدث نتيجة تفاوت مستويات الضرائب في دول التكتل الناجمة عن اختلاف نسب ضرائب الدخل والأرباح والتي لا يمكن توحيدها توحيداً كاملاً، بل يتم الاكتفاء بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، وهذا ما حدث فعلاً بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.¹

8- مشاكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر يؤدي تباين حصص الإيرادات المحصلة من جمارك بعض الدول الأعضاء في التكتل إلى بروز مشكلة توزيع هذه الإيرادات، حيث تختلف مساهمة كل دولة في إيرادات الترتيب التكاملي، وهنا يطرح الإشكال حول الأسس التي يتم وفقها توزيع هذه الحصص. ويمكن حل هذه المشكلة بعدة طرق منها أن تقسم الإيرادات بين الدول بنسبة عدد السكان فيها أو بنسبة الإنتاج والاستهلاك فيها أو بالنسبة إلى إيرادات كل منها في فترة سابقة.²

في حين يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والمواد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه، وذلك كتعويض لما خسرت من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك ما طبق فعلاً في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965.³

من جانب آخر تطرح مسألة كيفية تعويض خسائر الإيرادات الجمركية لدى بعض دول التكامل، وذلك عبر منحها معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد من الدول التي حققت موارد أكبر إلى الدول التي حققت مكاسب أقل.

الفرع الثاني: المشاكل السياسية

تواجه بعض الدول مشاكل سياسية منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، بحيث تحول دون قدرتها على إقامة تكتلات اقتصادية مع دول أخرى نذكر أبرز هذه المشاكل فيما يلي:

1. اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول وأشكال نظم الحكم فيها وبروز صراعات وخلافات سياسية حادة بينها في عدد من المسائل، فضلاً عن تباين الأولويات التنموية فيها.
2. افتقار بعض الدول إلى إرادة سياسية توحيدية تستهدف الاندماج بمعنى الوحدة بمفهومها الواسع، وعدم توفر رؤية استراتيجية بعيدة المدى لدى الجميع بالقدر نفسه، وتغليب المصلحة الآنية على

¹ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 25.

² محمد عبد العزيز عجمية الاقتصاد الدولي دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 149.

³ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 27.

المصالح طويلة المدى، إذ ينعكس ضعف الإرادة التكاملية على المؤسسات والاتفاقات حيث يفرغها من محتواها وجوهرها فيما يستمر وجودها شكليا.

3. عدم توفر الإدراك الكافي لدى الجهات المختصة في الدول الأعضاء لمزايا التكتلات الاقتصادية والإيجابيات التي تنطوي عليها لاسيما في المدى البعيد، وقصور الوعي لدى المسؤولين وتغليبهم النزعة القطرية الضيقة في المقام الأول على الصالح العام لدول التكتل وعدم الالتزام بتقديم تضحيات قد تتطلبها بعض القرارات خدمة لمشروع التكتل ككل، وهو ما ينم عن عدم الجدية في التطبيق والمتابعة.

إن وجود مشاكل وعقبات تحيط بالتكتلات الاقتصادية أمر طبيعي نظرا لاختلاف الوضع القائم وظهور وضع آخر جديد بين الدول، إلا أن هذه المشاكل لا يمكن أن تصل بالتكتل إلى مرحلة يكون فيها عديم الفائدة، حيث يمكن التعامل معها بطريقة تبقي على وحدة التكتل الاقتصادي، وهو ما يتطلب تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء بطريقة منتظمة للوصول به إلى أفضل مستويات النجاح.

المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الخارجية

تتنوع أشكال التكتلات الاقتصادية وتتعدد معها المشاكل التي يمكن أن تواجهها وتعيق وصولها إلى الأهداف المتوخاة، كما أن لها أثارا كثيرة ساكنة وديناميكية على الدول أعضاء التكتل قد تحدث في أي مرحلة من مراحل التكامل.

المطلب الأول: أشكال التكتلات الاقتصادية

تختلف صور التكامل الاقتصادي وأشكاله تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج الاقتصاديات الوطنية للدول أعضاء التكتل، غير أن تحقق أي صورة من صور التكامل لا ينفي وجود عدد من المشاكل والخلافات التي تظهر بين الدول الأعضاء بفعل اختلاف مصالحها.

تعد محاولة (Billa BALASSA) للفرقة بين الدرجات المختلفة للتكامل الاقتصادي بمثابة الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، حيث أنه وضع ترتيبا لدرجات سلم التكامل الاقتصادي بدء بمنطقة التفضيل الجمركي ثم منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية وانتهاء بالتكامل الاقتصادي التام. ويضيف بعض الباحثين التكامل النقدي باعتباره شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي، وهو الأمر الذي أظهرته تجربة الوحدة النقدية الأوروبية في حقبة التسعينيات من القرن العشرين، وحديثا يرى فريق رابع أن التكامل المالي بعد شكلا هاما ومميزا يجب إدراجه في سلم التكامل الاقتصادي، وبناء على ذلك تتحدد درجات سلم التكامل الاقتصادي طبقا للتسلسل التالي:

الفرع الأول: منطقة التفضيل الجمركي

تعد هذه الصورة أولى درجات السلم التكاملي، يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقة لحركة وانسياب السلع فيما بينها، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول، فتعطي كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما في شكل تخفيض في التعريف الجمركية أو تخفيف في القيود التجارية الأخرى¹، مثال ذلك: منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي سنة 1948، حيث اتفقت دول هذه المنطقة على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية.

وفي هذا الخصوص فإنه يمكن تسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بهذه الصورة التكاملية:²

- تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغائها كلية فهي إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر.

- إن هذه المعاملة التفضيلية الجمركية تنصب على الشق السلعي (الشق العيني) للتجارة الإقليمية بين مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

كما أن التفضيل يقوم على أساس التبادل وقد يمنح التفضيل من جانب واحد، كما فعلت بريطانيا مع أعضاء (الكمنولث) والذي تم إنشاؤه عام 1932، والذي ضم مستعمراتها السابقة، وقد عرف بنظام التفضيل الإمبراطوري.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

يتضمن هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي الإلغاء التدريجي " للرسوم والحواجز الجمركية والقيود الكمية المفروضة على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتقتصر الاستفادة من هذه الامتيازات على الدول المشاركة في التكامل فقط³. ولعل الحرية التي يحتفظ بها عضو في المنطقة الحرة في فرض الرسوم الجمركية التي يراها في مواجهة الدول الأخرى خارج المنطقة يجعل أي

¹ إيمان ناصف عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 216.

² سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 37.

³ Robert BOYER, et d'autre, La Mondialisation au-delà des mythes, Paris, la Découverte, 1997, p 134.

دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة التي لا تفرض قيودا تجارية مرتفعة على غير الأعضاء، وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.¹ وهو ما قد يسبب انحرافات في هياكل الإنتاج والتجارة للدول الأعضاء من جراء عملية إعادة التصدير نتيجة تفاوت التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي. ولذلك تتبع دول منطقة التجارة الحرة قواعد المنشأ، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفات الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفات جمركية أعلى.²

ولقد شاع قيام مناطق التجارة الحرة في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لبساطتها من ناحية، ولحرية الدول الأعضاء في تشكيل سياساتها التجارية قبل العالم الخارجي من ناحية أخرى، من هنا فإنها لا تشتمل على انتقاص للسيادة الوطنية فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجي وكان هذا هو السر وراء انتشار استخدام هذه الصورة التكاملية.³

و من أشهر مناطق التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)* ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)** ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA)***

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

هو عبارة عن تكتل بين دولتين أو عدة دول تزال فيما بينها كافة الرسوم والقيود الأخرى بمختلف أشكالها، ويسمح داخلها بحرية الحركة للمشروعات الكبرى التي تستفيد من اقتصاديات الحجم، على أن هذا الاتحاد كتلة واحدة في مواجهة الخارج بقية الاقتصاد العالمي فتفرض ضريبة ورسوم موحدة تجاه كافة الدول غير الأعضاء وتطبق كافة الإجراءات التقييدية الأخرى المقررة في الاتحاد تجاههم.⁴ وفي هذه الحالة فإن

¹ محمد يونس، المرجع السابق، ص 142

² عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 81، مارس 2009، ص ص 8، 9.

³ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 38. * تشكلت (EFTA) عام 1960 في سبع دول أوروبية هي: بريطانيا السويد النرويج الدانمارك، النمسا، سويسرا والبرتغال، ثم انضمت إليها أيسلندا عام 1970 ولختشتاين عام 1991 وقد تراجعت عضوية (الإفتا) عام 1995 لتتصغر في أيسلندا، النرويج، سويسرا ولختشتاين.

** NAFTA: أنشئت في سبتمبر 1993 تضم ثلاث دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، بدأت فعليا عام 1994، كان الغرض من هذا الاتفاق هو تحرير التجارة في السلع والخدمات معا.

*** LAFTA: أنشئت بموجب معاهدة "مونتيفيديو" عام 1960 وتكونت في بادئ الأمر من سبع دول هي: البرازيل، الشيلي، بيرو، أوروغواي الأرجنتين، المكسيك، باراغواي، ثم انضمت إليها كل من كولومبيا والإكوادور عام 1961 ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1968.

⁴ مصطفى رشدي شحبة، الأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 ص 157.

الدول غير الأعضاء لا تستطيع التحايل للتصدير إلى دول الاتحاد الأقل تشدداً في معدل التعريفات الجمركية، كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة.

والواقع أن قضية إقامة الاتحادات الجمركية احتلت مكاناً بارزاً في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثّرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة العالمية، غير أن هذه المخاوف قد تبددت حيث أجاز ميثاق هافانا عام 1948 عقد اتفاقيات تجارية منشئة للاتحادات الجمركية بين دولتين أو أكثر لتوثيق ودعم العلاقات التجارية بينها.¹

ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 والذي تحول إلى اتحاد موسع بانضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1948، ويسمى باتحاد "البنيلوكس".²

رابعاً - السوق المشتركة

يتم وفقاً لهذا الشكل إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة تجاه باقي دول العالم خارج السوق، أي إقامة اتحاد جمركي بالإضافة إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل، وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة. إن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في التكتل دونما قيود أو حواجز، تعني تسهيل هجرة وتنقل الأيدي العاملة الفنية المتخصصة وغيرها سعياً وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول، كذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها، وبهذا الإجراء تضمن الدول الأعضاء في الاتفاق زيادة في الإنتاج ونشاطاً في التجارة فيما بينها.³

في هذه المرحلة تبدأ ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات الاقتصادية، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياساته الاقتصادية، ويقوى الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التطوير والتطبيق، مرجع سابق، ص 41.

² François GAUTHIER, Relations Economiques Internationales, 2ème Edition, les presses de l'Université Laval Sainte-foy, Canada, 1992, p 190.

³ جاسم محمد التجارة الدولية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 25.

الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل، ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدماً عن المرحلتين السابقتين لها، وتوصف هذه المرحلة حديثاً بالتكامل العميق، حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.¹

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة* مثالا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة، حيث وصل الاتحاد الأوروبي إلى حالة السوق المشتركة في بداية 1993، إذ تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد، وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968، وفي عام 1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمال ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في عام 1993.² وفي أمريكا الوسطى أنشئت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وهي تمثل تجربة رائدة للتكامل الاقتصادي على هذا المستوى المرتفع من الاندماج في أمريكا اللاتينية، وهي تضم كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هنداروس ونيكاراغوا.³

خامسا - الاتحاد الاقتصادي

يعد هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، إذ لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات، إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل، بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.⁴ كل ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة إيجابية على حركة تبادل السلع والخدمات بين هذه الدول دونما عقبات، وبالتالي الوصول إلى أفضل مستوى من الإنجاز في المبادلة بينها. وتعتبر تجربة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية مثالا على ذلك.

¹ عبد المطلب عبد الحميد السوق العربية المشتركة - الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 28.

* أنشئت بمقتضى معاهدة "روما" في 25 مارس عام 1957 بين فرنسا ألمانيا الغربية إيطاليا ودول البيلكس، وقد انضمت إليها بريطانيا، الدانمارك وأيرلندا (1973) اليونان (1981) / اسبانيا والبرتغال (1986) النمسا فنلندا والسويد (1995).

² محمد يونس، المرجع السابق، ص 145.

³ إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 274.

⁴ زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2004، ص 300.

سادسا - التكامل النقدي

يعرف (MACHLUP) اصطلاح "التكامل النقدي" على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية¹. فالتكامل النقدي من أهم الترتيبات المؤسسية التي يعرض لها (MACHLUP) بوصفها من ضرورات تحرير انتقال رأس المال والتجارة وحرية السفر والهجرة، ذلك أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء تترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات، كما أن تحرير انتقالات عناصر الإنتاج يستدعيان إمكانية المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل الأجور، ولهذا فإن تحويل المدفوعات يستلزم قيام تكامل نقدي، وهو بذلك يشكل شقا رئيسيا من عملية التكامل الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن التكامل النقدي يأتي في صورتين: التكامل النقدي التام الذي يتضمن إنشاء عملة واحدة، أما ما عدا ذلك من أشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم أية مجموعة من البلدان التي تملك عملات مختلفة فإنه يعد من قبيل صيغ التكامل النقدي الجزئي مثل اتحاد المدفوعات، تجميع الاحتياطي، تنسيق أسعار الصرف، التنسيق النقدي، العملة الموازية تكامل السوق المالية، السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال).

سابعا - التكامل الاقتصادي الكامل

في ظل هذا الشكل تصل البلدان المنتمية للتكامل نفسه إلى وضع سياسة اقتصادية واحدة، إضافة إلى توحيد العملة، ويقوم كل بلد بتنفيذ تلك السياسة خاضعا في ذلك لرقابة هيئة عليا. وأحسن مثال على هذا النوع من التكامل ذلك الذي تعرفه أوروبا في الوقت الحالي. ويشمل التنسيق في مجال السياسة الاقتصادية جوانب: الإنتاج، التبادل التجاري والمسائل النقدية، إضافة إلى الأمور التي تحكم الشؤون المالية وحتى الاجتماعية².

وعليه يتم في إطار التكامل الاقتصادي التام إنشاء سلطة عليا مركزية للقيام بالرقابة والإشراف على تحقيق أهداف الاتفاق، حيث تنشأ العديد من المؤسسات تتخطى صلاحياتها الحدود الوطنية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في التكامل وبالطبع فإن هذه الدول بهذه الصورة تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية على الرغم من أن وجودها السياسي المنفصل لا يزال قائما.

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التطوير والتطبيق، مرجع سابق، ص 43.

² أحمد زغدار، المنافسة التنافسية والبدائل الاستراتيجية، ط1، دار جرير، عمان، الأردن، 2011، ص 78.

إن استعراض الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي يقودنا إلى السؤال التالي: هل يجب أن يمر كل تكتل اقتصادي بهذه الدرجات من التكامل؟ والواقع أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين في هذه المسألة، فمنهم من يقول بضرورة مرور التكتل الاقتصادي بهذه المراحل، ومنهم من يقول بغير ذلك. وتبقى الموافقة أو المعارضة أمرا نسبيا يرتبط بوجهة نظر كل طرف في هذه المسألة، غير أن الأکید أهمية التعاون الاقتصادي بأي شكل من الأشكال، لأن في ذلك سبيلا للخروج من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي، بحثا عن تحقيق مزيد من التقدم والازدهار للاقتصادات الدول المعنية، عن طريق رفع مستويات النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب المتكاملة، وهي أسمى أهداف التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة

في خضم التطورات العالمية المعاصرة التي دفعت باتجاه الإقليمية ظهر نموذج جديد للتكامل بين الأقاليم، تسابقت بموجبه الدول المتقدمة الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقات تجارية إقليمية ثنائية مع دول نامية رغم تباعدها الجغرافي وتباين مستويات التنمية بها.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

ساهمت التطورات الهامة التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي خلال فترة الخمسينات وامتدادا إلى سبعينات القرن العشرين تزامنا مع تجربة التكامل الإقليمي الأوروبي وصولا إلى تداعيات العولمة الاقتصادية خلال الثمانينات والتسعينات في بلورة نماذج جديدة لدراسة وتحليل آثارها على اقتصاد الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية إلى ظهور بعض الاتجاهات المتلاحقة على النحو التالي:¹

- سرعة إنشاء المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، وهو ما سيظل ملمحا دائما للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.
- ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.
- اتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية عبر إقليمية معقدة ومتباينة تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة من غير الأعضاء.
- تضم بعض المشروعات الاقتصادية القائمة قوى اقتصادية كبرى مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى في التكتل وعلى عمل النظام التجاري متعدد الأطراف ككل.

¹ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، ط2 الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 186، 188

- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه، متعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا استراتيجية وليست فقط تجارية.

- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة بمختلف صورها على الاستثمار وسوق العمل، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئة، وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي.. وهي مكونات حاسمة... على صعيد الاتحاد الأوروبي ذاته وفي إطار علاقاته الخارجية من خلال اتفاقيات المشاركة مع دول المتوسط وشرق ووسط أوروبا، واتفاقياته التفضيلية الأخرى مع الدول النامية.

- أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة والخدمات الحيوية كالاتصالات والنقل الجوي والمشتريات الحكومية وتجانس المعايير ... وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرا محدودا وجزئيا من التحرير نظرا لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف.

- شكلت مصالح قطاع الأعمال قوة دفع إضافية للحكومات، تدفعها للتفاوض حول ترتيبات تجارية إقليمية متعددة القطاعات لتحرير الأسواق وفرص الاستثمار.

لم تتفق المفاهيم التي تم تقديمها من طرف الاقتصاديين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي حول صيغة موحدة لتعريف الإقليمية الجديدة، غير أنها روجت جميعها على أنها أفضل أسلوب لتحقيق التنمية، عن طريق ربط الدول النامية بالدول المتقدمة في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية على المشهد العام للاقتصاد العالمي. نعرض فيما يلي أبرز هذه التعاريف:

• تعرف الإقليمية الجديدة بأنها صيغة حديثة تتخذ عادة شكل منطقة تجارة حرة مع إضافة بعض مظاهر السوق المشتركة، وبخاصة السماح بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي فيما يسمى تعميق التكامل، وفي هذه الحالة تضم المجموعة عادة دولاً نامية وأخرى متقدمة تتفاوت في هباتها من رأس المال المعرفة.¹ ولقد ساهم الاختلاف في القوى والإمكانيات الاقتصادية للدول الأعضاء في مشروع التكتل للدفع باعتماد مبدأ التدرج في إطار الفكر التكاملي الجديد، وهو ما أوضحه (BALASSA). هذا التدرج ينطلق من البدء بما هو مناسب لتحقيق المنافع التي يتعذر تحقيقها في إطار الدولة المنفردة في تعاملها مع النظام العالمي خاصة في المجال الاقتصادي، ثم البدء في ترسيخ عدم التخوف من المساس بالسيادة القطرية،

¹ محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سابق، ص 71.

وأخيرا التدرج في العضوية والسماح بانضمام أعضاء جدد يستوفون الشروط الأساسية للانضمام إلى الإقليم ومدهم بمساعدات من شأنها تضيق الفجوة في مستويات النمو إن وجدت.¹

- ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاوزة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.²
 - وهناك من يطلق عليها اصطلاح الإقليمية المفتوحة والذي طرح رسميا خلال مفاوضات إنشاء كتل أيبك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على الواردات من الدول غير الأعضاء، والتي تتم عندما تقوم الدول الأعضاء بتحرير التجارة فيما بينها، كما أنه لا يلزم بالضرورة أن تكون درجة التحرير على الواردات من الدول غير الأعضاء مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.³
- تجدر الإشارة إلى ضرورة توفر عدة شروط بالنسبة للإقليمية المفتوحة منها:⁴

- أن تكون مفتوحة العضوية: بمعنى أنه يحق لأي دولة غير عضو الانضمام إلى التكتل، طالما استوفت معايير العضوية.
- شرط عدم الحظر: يعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها من طرف واحد ليتوسع نطاق مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: بمعنى أنه يمكن للدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تهيمن على التجارة العالمية، ولذلك فهي لا تحتاج إلى معاملة تفضيلية ضد الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

الفرع الثاني: خلفية قيام الإقليمية الجديدة

ظهرت البوادر الأولى للترتيبات الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، حيث قامت على فكرة تقسيم العالم إلى كتلتين في ظل التعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي، إذ برزت احتكارات قوية تضم البلدان الصناعية المتقدمة، ثم انتقلت هذه الموجة إلى الدول النامية التي حاولت تقليد أساليب وآليات التكامل بين الدول المتقدمة، غير أنها واجهت عدة مشاكل حالت دون قدرتها على تحقيق أهدافها. ويرجع ذلك الفشل إلى أن هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي، فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ

¹ عابد شريط دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية - حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2003/2004، ص 81.

² محمد الحسن علاوي، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سابق، ص 109.

³ Jeffrey FRANKEL and Shang JIN WEI: Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs, IMF working paper, wp/98/10, Geneva, February 1998, pp: 4,5.

⁴ Idem, p:4

إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم، وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة أي أن هذه التكتلات الإقليمية قامت أساساً على تحويل التجارة، زيادة على تشابك أمورها السياسية.¹

ومع بزوغ ظاهرة العولمة وميلاد ثورة تكنولوجية جديدة (ثورة النانو تكنولوجي) في حقبة التسعينيات من القرن العشرين أحدثت تحولاً كبيراً في مفاهيم وآليات التكامل الاقتصادي، لتخرج من دائرتها الإقليمية إلى الدائرة القارية الأكثر اتساعاً... معنى ذلك أن وحدة الإقليم في حالة التكامل الاقتصادي الإقليمي هي الدولة بأبعادها القومية وحدودها الجغرافية وخصائصها الاجتماعية والسياسية، وهو ما لا نجده في حالة التكامل الاقتصادي القاري، أين تصبح وحدة الإقليم الاقتصادي هنا القارة بأكملها، حيث يتكون الإقليم الاقتصادي وهو ما يمكن تسميته بالإقليم الاقتصادي القاري_ من قارتين أو أكثر.²

وقد تدعمت التوجهات الخاصة بالإقليمية الجديدة بتعثر مفاوضات الأورغواي من أجل إقامة المنظمة العالمية للتجارة، ثم إقرار الاتفاقية الخاصة بها فيما بعد، حيث رفعت اتفاقية الـ (GATT) في طبعها الجديدة مع الاتفاقيات الأخرى شأن النظرة إلى الإقليمية الجديدة بوصفها البديل الأكثر فعالية لتحرير التجارة.

أعطى المنهج الجديد للتكامل فرصة للدول الأقل نمواً والتي يتعذر عليها إنشاء تكامل اقتصادي فيما بينها لتوثيق علاقاتها بدول أكثر تقدماً، تمكنها من اكتساب القدرات اللازمة لاقتحام الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار أيد بعض الاقتصاديين وجود دولة مركز أو قائد في التكتل لتكون من العوامل المحفزة للتكامل، بشرط ألا تكون من الدول الكبرى حتى لا تطغى التزاماتها الدولية على قواعد عمل التكتل.³

الفرع الثالث: آليات التكامل في إطار الإقليمية الجديدة

تطوي الإقليمية الجديدة على العديد من العناصر التي تحقق في مستويات متقدمة وجدت في مستوى أعمق من التكامل أو عند بلوغ الوحدة الاقتصادية التامة التكامل الاقتصادي (النقدي)، وتشمل:⁴

- تسهيل التدفقات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر (الانتقال الحقيقي والمالي لرأس المال) عن طريق وضع بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار؛
- تحرير حركة العمل داخل منطقة التجارة الحرة؛

¹ عابد شريط، مرجع سابق، ص 79.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 51.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

⁴ Mary E. BARFISHER, Sherman ROBINSON, Karen THIERFELDER, Regionalism: old and New, Theory and practice, Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO: Where are we heading? Capri (Italy). June 23-26, 2003, p: 6

- تنسيق السياسات الضريبية والإعانات المحلية وخاصة تلك التي تؤثر على حوافز الإنتاج والتجارة؛
- تنسيق السياسات الكلية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسات سعر الصرف؛
- إنشاء مؤسسات لإدارة وتسهيل التكامل (على سبيل المثال صناديق التنمية الإقليمية وبرامج التمويل ومؤسسات لوضع معايير وآليات لتسوية النزاعات)؛
- إدخال تحسينات على البنية التحتية للاتصالات والنقل المفضية لزيادة حركة التجارة وتسهيل حركة العوامل؛
- التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: (قانون الائتمان، القانون التجاري علاقات العمل والمؤسسات المالية)؛
- إنشاء الاتحاد النقدي من العملة الموحدة وسياسة متكاملة تماما للنقد وسعر الصرف.

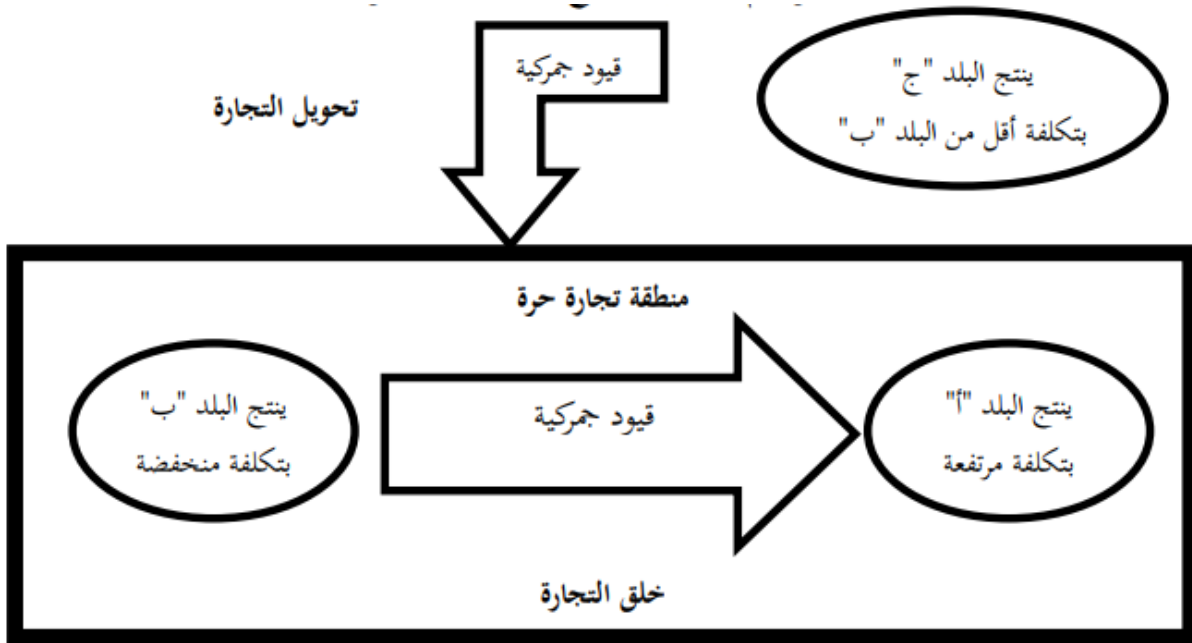
المطلب الثالث: آثار التكامل الاقتصادي

شهد الأدب الاقتصادي العديد من مساهمات الاقتصاديين في بناء النماذج الاقتصادية وآثارها على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، حيث تتراوح تلك الآثار بين القوة والضعف تبعاً لدرجة التكامل وحالة اقتصاديات الدول الأعضاء المتكاملة مع بعضها البعض والتكاليف النسبية للمنتجات محل التبادل بين الدول الأعضاء أو بينها وبين الدول الواقعة خارج نطاق التكامل، والواقع أنه يترتب على التكامل الاقتصادي آثار اقتصادية على الدول الأعضاء وعلى دول أخرى بخلاف هؤلاء الأعضاء.

الفرع الأول: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

إن التحليل الاستاتيكي (الآثار الساكنة) لا يعني أن تتم التغيرات بصورة لحظية، ولكنه يبحث عن التغيرات في التوازن انطلاقاً من الأوضاع السائدة وقت اتخاذ القرارات ذات العلاقة. وقد فرق (VINER) بين أثرين متناقضين يترتبان على قيام التكتلات الاقتصادية موضحان في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) توضيح آلية خلق وتحويل التجارة



المصدر: عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي مجلة جسر التنمية، المعهد العربي

للتخطيط، الكويت، العدد: 81، مارس 2009، ص: 8

1-خلق التجارة: يتمثل أثر خلق التجارة في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.¹ ويرجع هذا الأثر إلى إزالة القيود على التجارة البينية للدول الأعضاء، مما يساعد على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية.

أي أن خلق التجارة يحدث عندما تنتقل الدولة من الاعتماد في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال (غير الكفاء اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، إلى استيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية بعد الانضمام إليها، حيث تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

¹ محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 200.

وهذا يعني أن أثر خلق التجارة يكون إيجابيا لأنها تعني استخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.¹ إلا أنه من جانب آخر قد ينطوي على أثرين سلبين:²

- احتمال وجود مصدر آخر خارج التكتل ينتج بأقل تكلفة.
- تضرر بعض الأعضاء إذا كان المنتج الأقل كفاءة سيخسر وينسحب من السوق لصالح المنتج الأعلى كفاءة في الإنتاج، وذلك في الأجل القصير.

2-تحويل التجارة: يحدث أثر تحويل التجارة عندما تقوم دولة إثر دخولها في اتحاد جمركي بتغيير مموليها من الدول غير الأعضاء الذين يتمتعون بتكلفة إنتاج منخفضة إلى ممولين من الدول الأعضاء ذوي التكلفة المرتفعة، حيث يمثل هذا الانتقال في المبادلات التجارية ابتعادا عن التوزيع الأمثل للموارد، مما يتسبب في انخفاض مستوى الرفاهية.³

وأبرز مثال على ذلك النزاع التجاري الذي حدث خلال الفترة (1962-1964) بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، بعد تحويل ألمانيا استيرادها للدجاج من فرنسا وإيرلندا عوض الولايات المتحدة فيما عرف وقتها إعلاميا بحرب الدجاج.⁴

ويرى (VINER) أن التكامل الاقتصادي الناجح هو الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية عن طريق تفوق قوى خلق التجارة على قوى تحويلها، فكلما كانت الآثار الإنشائية (الخلق) أقوى من الآثار التحويلية فإن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة كفاءة استغلال القدر المتاح من الموارد معبرا عنها بزيادة المنتجات على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد العالمي أيضا، مما يؤثر إيجابيا على الرفاهية الممكنة، حيث يرتفع الدخل الحقيقي من النشاط الإنتاجي في هذين المستويين.

الفرع الثاني: الآثار الحركية (الديناميكية) للتكامل الاقتصادي

إن الآثار الديناميكية للتكامل تعني حدوث تغيرات في الأوضاع السائدة بعد استيعاب الآثار الأولى (الآثار الساكنة)، وبعبارة أخرى فإن هذه الآثار تعني ما يترتب على التوازنات الاستاتيكية من تغيرات في أوضاع الاقتصاد الوطني عامة وفي أوضاع المنتجين خاصة، حيث تتطلق الأدبيات في بيان الآثار

¹ بلقاسم زايري تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد: 1 فيفري 2009، ص 61.

² علي القرويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، الكتاب الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ليبيا 2004، ص ص 136-137.

³ Duc Loi PHAN, L'Economie mondiale entre le libre-échange et protectionisme, Cujas, Paris, 1993, p : 145.

⁴ Antoine BOUET, Le protectionnisme : analyse économique, vuibert, Paris, 1998, p: 244

الديناميكية للتكامل التجاري التي تؤثر في معدل النمو في أعضاء التجمع التكاملية من دراسة (BALASSA) عام 1961.

1- زيادة المنافسة: يمكن أن تخلف التكتلات الإقليمية آثاراً إيجابية للدول الأعضاء في مجال المنافسة الخارجية للشركات المحلية، وهو ما دفع مسيري الشركات الصناعية الكبرى (قطاع السيارات مثلاً) في أوروبا إلى الدفاع عن تشكيل السوق الأوروبية المشتركة.¹

وهذا ما يدفع المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة وتخفض التكلفة، كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يستسلمون للحماية الجمركية إلى رفع كفاءة إنتاجهم والعمل على تطوير أساليب إنتاجهم، ويعني هذا أن يصبح اقتصاد كل الدول الأعضاء أكثر ديناميكية، وقد يهيء هذا إمكانية التصدير إلى أسواق خارج التجمع ذاته، وهكذا تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتيسير المبادلات التجارية.²

2- تنامي وفورات الحجم الاقتصادية: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع السوق ومن ثمة إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وهو ما تترتب عنه نتائج اقتصادية هامة تتمثل في:³

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومحالاً أوسع لزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

- يؤدي اتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.
- يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل.

3- تنامي الوفورات الخارجية نتيجة تحسين البيئة الاقتصادية: يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل إلى دعم الوفورات الخارجية، بما في ذلك تخفيض كلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج عالية الجودة وتوسع المعروض من الأيدي العاملة المدربة وخفض كفاءة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة والمعلومات والائتمان، كذلك تتحسن جدوى مشروعات النقل والاتصالات بين أعضاء التجمع مما يؤدي إلى

¹ Idem, pp: 249, 250

² محمد محمود الإمام وآخرون، ص 89.

³ هشام غربي محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المنعقد بالمركز الجامعي الوادي بين 26 و 27 فيفري 2012، ص 12.

النهوض بهذه الأنشطة التي تساهم في خفض التكاليف وزيادة رفاة المستهلكين وتوسع الإنتاج المحلي للاستهلاك وللتصدير البيني.¹

4- جذب استثمارات إضافية: يشجع التكامل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات بين الدول داخل الاتحاد الجمركي أو حتى من خارج الاتحاد، حيث ترغب الدول غير الأعضاء في ضمان قدر من المكاسب المحققة في إطار الاتحاد الجمركي، وفي الوقت نفسه حتى يتقادوا استبعادهم من حق الاستثمار في داخل الاتحاد بفعل القيود الجمركية التي يضعها الاتحاد على كافة الدول غير الأعضاء.² حيث يقوم منطق الشركات متعددة الجنسيات عادة على النفاذ إلى سوق التجمع بالاستثمار في أكثر الدول الأعضاء تيسيرا للاستثمار الأجنبي، وتماشيا مع هذا التوجه تدعو الدول المتقدمة إلى إنشاء مناطق تجارة حرة مع دول نامية بحجة أن هذا يزيد فرص هذه الأخيرة في التصدير وفي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- أثر الاستقطاب: يقصد به ما تتعرض له دول أو مناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاط الاقتصادي وخاصة الأنشطة الأقل كفاءة، بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج، بما فيها العمل، رأس المال والمعرفة.³

6- قد يخلق التكامل الاقتصادي التخصص في نوع معين من المنتج نفسه، وهو ما يعرف بتجارة الصناعة الواحدة، حيث تصبح الدول مصدرة ومستوردة لأصناف مختلفة للمنتج نفسه، كأن تقوم دولة بتصدير سيارات الركوب ذات السعة اللترية المنخفضة وفي الوقت نفسه تستورد السيارات ذات السعة اللترية الكبيرة.

7- لا يؤدي الاتحاد إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تحسين المركز التنافسي للمنطقة الموحدة كلها وتحسين ميزان المدفوعات للدول التي تؤلف الاتحاد... حيث تحاول الدول علاج

مشاكل ميزان المدفوعات بوسائل متعددة منها تنويع الإنتاج والصادرات وزيادة الاستثمار في صناعات التصدير وإعانة الصادرات وتخفيض القيمة الخارجية للعملة واتباع السياسات النقدية والتجارية الملائمة وهكذا، وتعد الاتحادات الاقتصادية في أحوال كثيرة من أحسن الحلول التي تستطيع الدول المتخلفة أن

¹ محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سابق، ص 89-90.

² محمد يونس، المرجع السابق، ص 160-161.

³ محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سابق، ص 90.

تستخدمها في الفترة القصيرة لتحسين وضع مدفوعاتها الخارجية، فإزالة العوائق الجمركية تؤدي إلى تنويع الصادرات وإقامة علاقات تجارية جديدة، كما تعمل على تقليل الحاجة إلى الاستيراد من الخارج.¹

8- إلى جانب ذلك يرى (KRUGMAN) أن مكاسب التجارة الحرة الإقليمية تتمثل في ثلاث نقاط أساسية:²

- **المكسب الأول:** الحد من تشوهات الاستهلاك، فإذا لم تمنع مثلاً التعريفية الأصلية لإسبانيا من استيراد القمح الكندي، فإن التعريفية تظل تشوه حوافز المستهلكين والتحول إلى التجارة الحرة مع فرنسا سيخفض هذا التشويه لدى المستهلك حتى يتم تحويل التجارة.
- **المكسب الثاني:** زيادة حجم وبالتالي زيادة كل من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لأسواق احتكار القلة التي تراعي تحقيق وفورات الحجم، فمثلاً عندما تشكلت السوق الأوروبية المشتركة في عام 1958، بدأ أن تحويل التجارة هو النتيجة المحتملة وما أدى إلى تحويل الترتيب إلى نجاح اقتصادي قوي كان ضخامة التجارة البينية في الصناعة المصنعة، وما صاحب ذلك من ترشيد الإنتاج، والذي أصبح ممكناً بفعل معاهدة "روما".
- **المكسب الثالث:** يتميز التكامل الإقليمي بتحسين شروط تجارة المنطقة من حيث النفقات العالمية. وبهذا المعنى الأخير فإنه من الواضح أنه يجعل الاتفاق التجاري الإقليمي أكثر جاذبية، لكنه يشير أيضاً إلى أن مثل هذه الصفقات يمكن أن تؤدي إلى سياسات إفقار الجار. وهكذا يتضح أن التكتلات الاقتصادية تحدث تغيرات في سلوكيات المستهلكين والمنتجين ومن ثم في معالم الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وفي استجابة الاقتصاد العالمي لها، وهي بهذا تعتبر عملية طويلة الأجل تفسح المجال لإعادة هيكلة الاقتصادات المعنية بالشكل الذي يعظم الاستفادة من الفرص التي تخلقها من جهة ويتيح معالجة الآثار السلبية التي قد تنجم عنها من جهة أخرى.

¹ محمد عبد العزيز عجمية الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 147، 148.

² Paul KRUGMAN, The Move Toward Free Trade Zones, in Economic Review, Federal Reserve Bank of Kansas City, November/December 1991, pp: 8,9

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية والفكرية للتجارية الخارجية والتي تعد أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها تربط جميع دول العالم في منظومة موحدة، استناداً إلى التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، وقد حاولت النظرية المفسرة لقيام التجارة بين الدول بشقيها الكلاسيكي والحديث توضيح منافع التخصص اعتماداً على مبدأ الميزة النسبية وهو ما ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية، وإن كان عدم تفسيرها لأسباب اختلاف النفقات النسبية قد عجل بظهور النظرية النيوكلاسيكية "هكشير أولين" والتي أرجحت سبب اختلاف النفقات النسبية إلى مدى وفرة أو ندرة الموارد، ومع التقدم التقني ودرجة تعقد السلع واختلاف الأذواق وعدم تجانس الدول من حيث التنمية ظهرت الأساليب الحديثة في تفسير قيام التجارة الدولية.

كما استعرضنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والذي يمثل عملية معقدة ومركبة ومتعددة الجوانب تضبطها مناهج مختلفة، وعلى الرغم من اختلاف تعاريف التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديين إلا أنهم يشتركون إلى حد كبير في الاتجاه العام للتكامل والمتمثل في كونه يتضمن إزالة جميع الحواجز بين الأقطار المختلفة، وتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بغية تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها الرفاهية الاقتصادية.

وقد انتقل التكامل الاقتصادي من صيغته التقليدية إلى صيغة جديدة ظهرت مع النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين اختفت ضمنها القارات الخمس وأعلنت عن ميلاد نموذج جديد للتكتلات الاقتصادية وهو "الإقليمية الجديدة" وقد اهتمت نظريات التكامل الاقتصادي لمجموعة الآثار الإستراتيجية والديناميكية الناتجة عن تطبيق مراحل التكتلات الاقتصادية (خاصة مرحلة الاتحاد الجمركي) وتطبيق جميع ترتيباته بين مجموعة من الدول المنتمية إلى كتل إقليمي محدد.

الفصل الثاني

التجارة البينية الاوروجزائرية في ظل
اتفاق الشراكة الاقتصادية

تمهيد

وقد سعى الاتحاد الأوروبي منذ نشأته إلى إقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي، ولهذا فقد أبرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول الجنوب متوسطية بما فيها الجزائر، قبل أن يقوم بإطلاق مشروع شراكة يمس عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في إطار ما اصطلح على تسميته بالشراكة الأورومتوسطية والتي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة المنعقد و 26 نوفمبر 1995م والذي سعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الاتحاد والدول الجنوب متوسطية، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لكل دول المنطقة.

وتعد الجزائر أحد أطراف هذه الشراكة والتي امتازت علاقتها مع الاتحاد الأوروبي دائما بالترابط بفعل عوامل اقتصادية وعوامل أخرى، رغم الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في إحداث التقارب بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الإطار العام لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية

المطلب الأول: مسائل أولية حول الشراكة:

أولاً- اتفاقيات الشراكة وموقعها من الفكر التكاملي:

1- تعريفها:

يعتبر مصطلح الشراكة من المصطلحات الجديدة التي دخلت مجال اتفاقيات التكامل الإقليمي كأحد التغيرات النوعية في التكامل الإقليمي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في إطار الموجة الإقليمية الجديدة، وبالتالي فهي نموذج يختلف على النماذج التقليدية المعروفة في التعاون والتكامل الإقليمي ويستند نموذج المشاركة في إطارين نظريين هما¹:

(أ) فكر الليبرالية الجديدة: والتي تعطي الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، حيث تعتبر الرفاهية الاقتصادية الوضع الأمثل الذي يحول دون تفجر المشكلات السياسية والأمنية، وأصبح لهذا المنهج أهمية بالغة خاصة في الفترة الأخيرة للحرب الباردة، وظهور النموذج الغربي في الانفتاح الاقتصادي كوصفة ناجحة في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

(ب) المنهج الوظيفي للتكامل: والذي يسعى إلى الربط بين دول الإقليم من خلال إقامة شبكة من المصالح المشتركة على أرض الواقع في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، مما يجعل من شبكة المصالح الأساس لترسيخ التعاون في المجالات الأكثر حساسية على المدى الطويل مع تقدم العملية التكاملية لتصل إلى المجالات السياسية والأمنية، وقد ثبتت صحة هذا المنهج في التكامل من خلال التجربة الأوروبية.

وقد استعملت عبارة الشراكة بشكل واسع من قبل عدد كبير من الباحثين لكن غالباً دون التطرق إلى معناها ولكن تصور الشراكة على أنها مصطلح اقتصادي قانوني يعبر عن تعاقد يجمع بين طرفين أو أكثر لتحقيق مصالح مشتركة مع مساهمة كل طرف بنسبة معينة من الجهود اللازمة لتحقيق المنفعة المشتركة في الأمد البعيد² أو عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة.

- زروكلان كهيته، التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، دراسة حالة الشراكة الأورو-جزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1 - 2009/2008، ص ص 15-16.

2- صالح فلاح، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 02.

أما التعريف الأقرب فهو أن اتفاقات الشراكة تعني تعاون الدول الأعضاء في منظمة ما مع الدول غير الأعضاء عن طريق مشاركتها في بعض نشاطات المنظمة ومنحها بعض الحقوق ومزايا العضوية، دون أن ترقى علاقة التعاون هذه إلى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة، وتنظم هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد فيه مجالات المشاركة وشروطها وأساليبها¹.

وكان أسلوب المشاركة حجر الأساس الذي عملت به الجماعة الأوروبية في علاقتها مع الدول غير الأعضاء وهو الذي ضمن لها الانتفاع بمزايا التعاون الوثيق والمنظم مع الدول غير الأعضاء دون أن يخل هذا التعاون بالعلاقات التكاملية الخاصة بين أعضائها.

وتعرف الشراكة كما تضمنه إعلان برشلونة على أنها ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجبي أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة².

وهي من وجهة النظر الأوروبية: عبارة عن عملية لتوسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل جمة وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي لمواكبة التحولات الجديدة والمتسارعة، والتقدم الهائل في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم.

أما من زاوية الدول الواقعة في جنوب المتوسط فإنها تمثل وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة³.

1- عبد الهادي عبد القادر السويقي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2007، ص 282.

2- بوزعور عمار، الشراكة الأوروبية-الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 23/22 أبريل 2003، ص 07.

3- غراب رزيقة، سحر نادية، محتوى الشراكة الأوروبي-الجزائري، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف، 13-14 نوفمبر 2006،

المطلب الثاني: الدوافع للشراكة الأورومتوسطية

هناك أسباب جغرافية وتاريخية وحضارية وجيوستراتيجية مشتركة، شكلت بمجموعها عوامل محفزة لبناء إطار إقليمي للتعاون الأورومتوسطي، والتي سنتناولها في هذا المطلب بالدراسة والتحليل من خلال إبراز دوافع كلا من الشريكين:

الفرع الأول: دوافع الاتحاد الأوروبي

يمكن حصر الدوافع الأساسية للاتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة الأورومتوسطية في النقاط التالية:

1 - الأهمية الإستراتيجية للمنطقة:

لقد كانت منطقة البحر المتوسط عبر العصور مطمعا لمختلف القوى الكبرى الساعية للاستفادة من خيراتها، وإن اختلفت الطريقة والأسلوب من عصر لآخر، وجاءت فكرة الشراكة الأورومتوسطية تجسيدا لمحاولات الاتحاد الأوروبي للهيمنة على المنطقة لكن من خلال إعطاء علاقاته مع الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط بعدا يركز على التعاون الشامل فيما بينهم اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا.

2 - البحث عن دور إقليمي أكبر

أدت التحولات الجذرية في موازين القوى من انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مهيم على الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا إلى توجيه الاتحاد الأوروبي اهتماماته نحو دول جنوب وشرق المتوسط في محاولة للحفاظ على مكانته الإستراتيجية، والإبقاء على دوره كقطب مركزي عالمي وكذا محاولة وقف المد الأمريكي.

من هنا جاء التفكير في إيجاد نوع من التعاون أو الشراكة تضم عددا من الأقطار العربية وإسرائيل لمحاولة فرض دور رئيسي لها مقابل الدور المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، هذه الأخيرة التي حاولت فرض تصور لهماكل التعاون الإقليمي من خلال طرحها لمشروع الشرق أوسطية¹.

3 - اتساع المجال الأوروبي:

بعد نهاية الحرب الباردة أعطت ألمانيا ودول أوروبا الشمالية في الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا لدول أوروبا الوسطى والشرقية لاحتوائها ومساعدتها ، وخوفا من ظهور نزعة ألمانية تسيطر وتهيمن على المجموعة الأوروبية ككل، عملت دول أوروبا الجنوبية على إعادة بعث العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط

¹ جميل طاهر، التكامل الاقتصادي العربي : بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد 26 العدد 04، 1998، ص 25.

وتعزيزها من خلال ما عرف بمشروع غرب المتوسط (5+5)¹، والذي ضم الدول المغاربية الخمس من جهة و(فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا من جهة أخرى، لأن هذه الأخيرة تيقنت أن نصيبها من دول أوروبا الشرقية والوسطى أضحى محدودا.

4- ضمان أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي

أثار انتشار وتوسع الحركات الإسلامية ومشاركتها الإيجابية في المسار السياسي على مستوى عدد من دول جنوب وشرق المتوسط، أثار الدول الأوروبية، ودخلت في مواجهات علنية ضد عدد من الجماعات الإسلامية معتبرة أنها تمثل تهديدا لها.

هذه التهديدات من المنظور الإستراتيجي الأوروبي، تفسر اتجاه الأوروبيين في التسعينات لتعميق روابطهم مع الدول الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، إدراكا منهم أن أمنهم أصبح يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوروبية.

5- فشل السياسات السابقة:

لقد اتسمت العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط سابقا بطابع الظرفية وفقدان التصور المشترك، لتطوير هذه العلاقات بما يخدم مصالح الطرفين، وهو ما دفع بالطرفين إلى التفكير في وضع إطار جديد للتعاون الاقتصادي وإرساء أسس جديدة ودائمة لعلاقتهم الاقتصادية، قصد بناء شراكة حقيقية في سياق النظرة الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه دول حوض المتوسط.

6- الهجرة من الجنوب إلى الشمال:

إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي إلى أوروبا أو الحد منها، وذلك عبر ما يعتقد أن المشروع الأورومتوسطي سيؤدي إليه من إحداث للتنمية وازدهار داخل الدول العربية المتوسطية، خاصة الشمال إفريقية، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة فيها².

¹ Fathalla Ouallalou, Après Barcelone. Le Maghreb est nécessaire, Paris: Harmattan, 1996, P159.

² طالبي بدر الدين الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010/2011، ص 25.

الفرع الثاني: دوافع شركاء الاتحاد الأوروبي

يمكن تلخيص دوافع شركاء الاتحاد الأوروبي من خلال النقاط الأساسية التالية:

1- حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي:

تتيقنت دول المنطقة بأن الاندماج في فضاء إقليمي أوروبومتوسطي، يعد نقطة عبور لاندماج أوسع في الاقتصاد العالمي، نتيجة لتراجع المزايا والمنافع التفضيلية، المتحصل عليها من خلال العلاقات السابقة للتعاون المتوسطي.

وأملًا منها في الحصول على منافع ومزايا تفضيلية أحسن من الاتفاقيات السابقة فإن دول جنوب وشرق حوض المتوسط رأت في المشروع الأوروبومتوسطي الجديد دفعة لعجلة التنمية ومرحلة مهمة في اندماجها في الاقتصاد العالمي.

2- الإصلاحات الاقتصادية:

تشهد العديد من دول حوض المتوسط تطورات اقتصادية صاحبها إصلاحات هيكلية كالجزائر ومصر وذلك بهدف تحرير اقتصادها والحد من تدخل الدولة وتحرير تجارتها الخارجية وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي وتشجيعه بمنظومة قانونية محفزة باعتبار أن أغلب الدول الجنوبية لحوض المتوسط كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وبالتالي فهي ترى في الانضمام لمنطقة تبادل حر في إطار المشروع الأوروبومتوسطي وسيلة تدعمها في هذا التوجه.

3- ظهور أوروبا الشرقية كمنافس:

إن التوسع الذي يشهده الفضاء الأوروبي: خاصة مع محاولة دول أوروبا الشرقية الانضمام في الاتحاد الأوروبي لكسب مكان لها ضمن الخارطة السياسية والاقتصادية الأوروبية، ولد مخاوف لدى بلدان الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، خاصة المغربية منها، من تحول الاهتمام الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية وهو ما شجع هذه الدول ودفعها إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

4- الاستفادة من نقل التكنولوجيا:

باعتبار أن التقدم هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فإن كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاحتكاك بالدول الأوروبية باعتبارها قطعت شوطا كبيرا في الاستثمار في هذا المجال، كونه العامل الأساسي للرفع من الأداء الاقتصادي.

و يرى المحللون الاقتصاديون وخبراء التنمية أن بلدان جنوب وشرق المتوسط تعاني من قلة الاهتمام بمجال البحث وتطوير التكنولوجيا فنجد على سبيل المثال، أن دولا كالجائر وتونس لا تخصص سوى 1% من الناتج الداخلي الخام (PIB) لتطوير التكنولوجيا في حين تصل مخصصات الدول الأوروبية إلى 2% من الناتج الداخلي الخام.¹

المطلب الثالث: أبعاد الشراكة

عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المشاركة في إقامة علاقات على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ضفتي المتوسط، وهو ما يتحقق من خلال شراكة تراعي خصائص وقيم كل طرف، وقد أخذت ثلاث أبعاد أساسية سياسية، أمنية، اقتصادية، مالية اجتماعية إنسانية.

الفرع الأول: البعد السياسي والأمني

يعتبر الهاجس الأمني أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الاتحاد الأوروبي للتركيز على البعد السياسي والأمني في مؤتمر برشلونة، حيث أن التقلبات السياسية التي تشهدها بعض دول جنوب المتوسط إضافة إلى استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي لطالما شكلت تهديدا لحدوث انزلاقات في منطقة حوض المتوسط.² ولكي يتحقق هدف الشراكة السياسية والأمنية، والمتمثل في إقامة منطقة متوسطة مشتركة للسلام والاستقرار والأمن عبر حوار سياسي منتظم ومتين، فإن الدول الأوروبية والمتوسطة تعهدت بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وتنمية دولة القانون والديمقراطية، كما تعهدت أطراف المشاركة على تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومحاربه ومكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسليح ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والعمل على جعل منطقة المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

والواضح أن دول الاتحاد الأوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة، بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة، وهي تهديدات مبالغ فيها وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق للموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.³

¹ Laurent Bon toux, pascal Hardy et Jaime Rojo de la viesca, évolution technologique et croissance économique dans la région euro-méditerranéenne, les tendances en sciences et technologies année non indiquée.

² محمد يوسف، الشراكة الأوروبية المتوسطية، وأثرها على بلدان المغرب العربي، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثاني 2000، ص 106.

³ محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مركز السياسات الإستراتيجية، مصر، العدد 140 أبريل 2000، ص 23.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي

شدد المشاركون على الأهمية البالغة التي يكتسبها البعد الاقتصادي والمالي باعتباره الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطية، واتفقوا على إنشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر المتوسط من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين وسعياً لبلوغ هذه الأهداف جرى الاتفاق على إقامة شراكة اقتصادية. مالية تعتمد على ثلاث دعائم رئيسية وهي: التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر، الأوروبية المتوسطية، تطوير التعاون الاقتصادي والتعاون المالي.

أولاً: إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية

حدد أطراف المشاركة عام 2010 كموعدها مستهدف للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المنضوية في هذه الاتفاقية وفق الالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، ويتم ذلك بإلغاء الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية على التجارة في المنتجات المصنعة بشكل تدريجي وفق جداول يتفق عليها الشركاء، كما يجري تحرير السلع الزراعية تدريجياً على أساس تبادلي، وفي ضوء السياسة الزراعية المتعددة. ومن أجل العمل على إنجاح إقامة منطقة التجارة الحرة حدد إعلان برشلونة أربعة إجراءات ذات أولوية وهي:¹

- 1- اعتماد التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وإصدار الشهادات وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة.
- 2- إتباع سياسات مبنية على مبادئ اقتصاد السوق.
- 3- تعديل وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص، ورفع مستوى القطاع الإنتاجي.
- 4- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

ثانياً: تطوير التعاون الاقتصادي:

ركز المؤتمر وبقرار من دول الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الاتحاد والدول المتوسطية الأخرى، وأهمها:

¹ عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية "دراسة بعض أثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأوروبية المتوسطية على الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007/2008، ص 126.

- 1- بناء تنمية اقتصادية معتمدة على الادخارات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة ما يعترضها من عقبات.
- 2- ركز المشاركون على العمل لخلق جو إداري يتماشى والتطورات الاقتصادية والعالمية المبنية على اقتصاد السوق ومساعدة تحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق نقل التكنولوجيا.
- 3- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتعزيز التنمية الريفية والتركيز في هذا الجانب على المساعدات الفنية والتدريب والعمل معا في محاربة المحاصيل غير الشرعية.
- 4- التوفيق بين عملية التنمية الاقتصادية والجهود الدولية لحماية البيئة.¹

ثالثا: الدعم المالي:

تميز الدعم المالي الذي أقره إعلان برشلونة بتحسين ملحوظ إذ شمل مشروعات هامة ومجالات جديدة لأول مرة، وهي برامج ذات صبغة اجتماعية كالصحة، والسكن التعليم، كما تم تخصيص مساعدات لدعم برامج الإصلاح الهيكلي، وما ينجم من متاعب لمنطقة التبادل الحر، الأورومتوسطية، وفق أداة جديدة استحدثتها المجموعة الأوروبية وهو ما يعرف باسم صندوق ميدا (MEDA) أو صندوق من أجل المتوسط²، ولتستفيد منها جميع الدول التي صادقت على إعلان برشلونة، فيما عدا قبرص ومالطا وإسرائيل التي تستفيد من برامج أخرى باعتبارها دولاً سبق لها إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ففي إطار برنامج (MEDA) تم تحديد مبلغ مالي إجمالي للمساعدات المالية قدر بـ 3057 مليون إيكو للفترة 1995 - 1999، حيث تتفاوت قيمة الغلاف المالي الموجه إلى دول جنوب المتوسط حسب البرنامج المعد مسبقا وهو موجه لإعادة تأهيل الأفراد والمؤسسات وتحسين شروط الصحة والتعليم والبيئة وغيرها، في حين أنه خلال الفترة الممتدة من جانفي 1997 إلى ديسمبر 1999 تم تقديم 81 قرضا من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ إجمالي قدر بـ 2809 مليون إيكو.³

و رغم الآمال الكبيرة التي علقت على برنامج ميدا إلا أنه يلاحظ عدم استطاعة دول المتوسط استخدام المبالغ المخصصة لها وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ Chabani Smain, "analyses des accords de la Tunisie et du Maroc et euro ", La revue des sciences commerciales, institut national de commerce (INC), Algérie, N°01, 2002, pp 06-07.

² Bichara Khader, Partenariat euro-méditerranéen, In working paper, Economic Research Forum For Arab Countries, Egypt, N°9523, 1995, P33.

³ MEDA et le Fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen, étude réalisée par L'Institut de la Méditerranée, Marseille, 2000, P06

الجدول رقم (2-1) : المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار (MEDA01) للفترة 1995-2000

الوحدة : مليون ايكو

البلد المستفيد	المبلغ	الإنفاق	الإنفاق %
الجزائر	164	30	18
السلطة الفلسطينية	111	59	53
مصر	686	157	23
الأردن	254	108	42.5
لبنان	182	01	0.5
المغرب	660	128	19
سورية	101	00	00
تونس	428	168	39
التعاون الإقليمي	471	223	47
المجموع الكلي	3057	874	29

Source: commission européenne, le processus de Barcelone, cinq ans après : 1995 - 1999, Luxembourg office des publications officielles des communautés, 2000, P 21.

وبالتالي فالمشكلة ليست في نقص الأموال فقط، وإنما لضعف قدرة الامتصاص لاقتصاديات الدول المتوسطة النامية، إلا أن هذه الدول ترجع السبب لثقل الإجراءات الإدارية أو البيروقراطية الإدارية من الجانب الأوروبي وانعدام الجدية لديه.

ونتيجة اللوم الملقى على عاتقه، حاول الاتحاد الأوروبي إعطاء دفعة جديدة لهذه العملية بعد سنة 2000 في إطار (02 MEDA) الذي رصد له مبلغ 5350 مليون أورو للفترة 2000-2006 ، والجدول التالي يبين مخصصات الشركاء من المنح المالية خلال الفترة (2000 - 2005) وما تم دفعه فعليا.

الجدول رقم (2-2) : المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار (MEDA02) للفترة 2000-2005

الوحدة : مليون أورو

البلد المستفيد	المبلغ	الإنفاق	الإنفاق %
الجزائر	273	114	42
السلطة الفلسطينية	430	421	98
مصر	463	493	106
الأردن	262	285	109
لبنان	101	131	130
المغرب	812	656	81
سورية	158	64	40.5
تونس	447	400	89
التعاون الإقليمي	884	606	68.5
المجموع الكلي	3831	3169	83

Source le bilan du program MEDA - Les notes d'alerte de centre international de hautes études agronomiques méditerranéenne (CIHEAM), Bruxelles, N°22, 2006, P02.

يتبين من الجدول أن نسب التسديد الفعلية أي ما تحصل عليه الشركاء فعليا من هذه المساعدات خلال الفترة 2000-2005 قد ارتفعت عن الفترة السابقة وهي تختلف من دولة إلى أخرى حيث تجاوزت لدى بعض الشركاء عتبة 100% مثل: مصر، الأردن ولبنان، إذ تم منحهم مساعدات أكثر من مخصصاتهم السنوية نظرا لموافقة المفوضية الأوروبية على تمويل المشاريع التي تم ترشيحها في السابق إضافة إلى تقديم مشاريع جديدة كما ارتفعت في الجزائر، المغرب، تونس إذ بلغت على التوالي 42%، 89%، 81%.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والإنساني

شكلت منطقة البحر المتوسط منذ آلاف السنين مكان تمازجت فيه الثقافات والحضارات المختلفة، وذلك لتعدد الأصول العربية (الأوروبية والديانات الإسلام المسيحية اليهودية) اتسمت العلاقات بينها غالبا بالتناظر والمواجهة بدأت الحروب الصليبية، ولم تنته بالحركة الاستعمارية.

وفي محاولة تحقيق التقارب بين الشعوب وتعزيز التفاهم بينها، فقد اتفق الشركاء من خلال إعلان برشلونة على ضرورة قيام شراكة اجتماعية إنسانية ثقافية بالتوازي مع الشراكة الأمنية. السياسية، الاقتصادية. المالية، تقوم على أساس الاحترام المتبادل والإقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات في جميع

أنحاء المتوسط من ناحية، ومن ناحية أخرى تعزيز الجذور والعلاقات المشتركة مع الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية، لاسيما عن طريق التدريب والتعليم في النواحي الثقافية وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التلاقي البشري.

المبحث الثاني: التحرير التجاري الأوروجزائري في إطار منطقة التبادل الحر

اطلعت الجزائر على إعلان (برشلونة) الصادر عام 1995، وأدركت تميز العرض الأوروبي الذي يتضمنه، والذي يقر بوضوح إما الانضمام لهذا المشروع أو البقاء على الهامش، وفي هذا السياق مرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعدة جولات تخللتها نقاشات حول مواضيع مختلفة تهم الطرفين. وقد اختلفت الآراء حول موضوع عقد الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض، بين من يرى أن الجزائر تأخرت في هذه الشراكة مقارنة بتونس والمغرب وبين من يرى عكس ذلك، أي أن الأمر جاء مستعجلاً.

وفي هذا الصدد يرى بعض الملاحظين أنه كان بإمكان الجزائر أن تكون أول بلد يوقع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالنظر الخصوصية العلاقات الجزائرية الأوروبية وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية. فالخصوصية الاقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلدا يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، وبالمقابل فإن نسيجها الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية، لاسيما بعد تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، أما الخصوصية الاستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة أفريقيا.¹

من جانب آخر يرى ملاحظون آخرون أنه كان لا بد من التأني في توقيع اتفاق الشراكة ريثما تطبق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لرفع مستوى تأهيل جهازها الإنتاجي من أجل منافسة اقتصاديات دول الجوار، خاصة وأن الجزائر لم تستفد مثل جيرانها من العقد الأول للتعاون المالي والتقني لعام 1976، سواء على المستوى التجاري أم في مجال التعاون.

¹ محمد يوسف، المرجع السابق، ص 114.

في المقابل يرى متابعون بأن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يكن وليد قناعة راسخة لدى المسؤولين الجزائريين بضرورة الاتفاق لحصول تنمية دائمة وشاملة، بقدر ما كان مجارة للتيار الجارف الذي لا يمكن مقاومته.¹

المطلب الأول: المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: جولات المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بين (1993_1997)

بهدف الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة التي أرسى قواعدها مؤتمر (برشلونة)، أبدت المجموعة الأوروبية وبطلب من الجزائر استعدادها للدخول في محادثات أولية بهدف التفاوض حول إطار جديد للتعاون الأوروجزائري.²

ففي عام 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر، لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب اتباعها في ذلك وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي

غير أن العزلة التي كانت تعاني منها الجزائر وإصرارها على التمسك بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، أثرت على تأخير الانطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى غاية 10 جوان 1996، و في أكتوبر من السنة نفسها تم تنصيب لجنة مكلفة بسير المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في (بروكسل) يومي 3 و4 مارس 1997، حيث اقتصر مطالب الجزائر في الدورة الأولى على ما يلي:

الانفتاح الاقتصادي التدريجي للفضاء الجزائري اعتبارا للخصوصية التي تميزه.

تكثيف وتوسيع مجالات التعاون مع الجانب الأوروبي لضمان الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة.

التزام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر من أجل إعادة تأهيل القطاع الصناعي.

¹ عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، العدد 1، السداسي الثاني 2004، ص ص 61، 62.

² رزيقة غراب، نادية، سجاد محتوي الشراكة الأورو-جزائرية ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري المنعقد بجامعة سطيف، ما بين 13-14 نوفمبر 2006 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومتوسطي، ص 88.

التزام الاتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادرات الجزائر خارج المحروقات.

توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي، والأخذ بعين الاعتبار النقائص في هذا المجال.

أما الملف الزراعي فالمفاوضات لم ترض الطرفين، فالاتحاد الأوروبي حريص على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص منتجات الدول المتوسطة النامية.

في إطار هذه المفاوضات عملت الجزائر على استغلال جملة من العوامل الإيجابية قصد الاستفادة منها في توفير شروط تفضيلية تسمح بتنمية وتطوير اقتصادها الوطني على جميع المستويات.

الفرع الثاني: جولات المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000_2001)

استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة في 15 أفريل 2000 بعد إقرار وفد الترويكما بخصوصية الاقتصاد الجزائري وفي هذه الجولة ركز على عملية التفكيك الجمركي إلا بعد 2002، مع ضرورة أخذ خصوصية القطاع الزراعي بعين الاعتبار.

وفي شهر جويلية 2000 عقدت الجولة الخامسة تلتها في (بروكسل) الجولة السادسة في 13 ديسمبر من السنة نفسها، عرض خلالها المفاوض الأوروبي العقوبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، مطالباً في الوقت نفسه بضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية وتفكيك القيود الجمركية.

وبين 12_13 فيفري 2001 عقدت مفاوضات الجولة السابعة والتي ركزت على الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر، حيث عقدت الجولة الثامنة. 15_16 مارس، 2001 وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، في حين عقدت مفاوضات الجولة العاشرة بـ (بروكسل) بين 65 جوان 2001، حيث تم تناولت قضايا التنقل الحر للبضائع العدالة والشؤون الداخلية تقديم الخدمات والحق في الإقامة.

الفرع الثالث: المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية توقيع الاتفاق ديسمبر (2001)

أظهر الطرف الأوروبي في هذه المرحلة نوعاً من الليونة ساهم في استكمال جولات التفاوض، تخطى خلالها الطرفان عدداً من القضايا، خاصة بعدما أضحى الوضع التفاوضي للجزائر ضعيفاً بعد موافقة كل من تونس والمغرب ومصر على الاتفاق الإطار المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.

وتدت ضغط عامل الزمن تراجع المفاوضات الجزائري في مسائل كانت من الأولويات، على غرار حرية تنقل الأشخاص التي لم تحظ باهتمام الطرف الأوروبي.

والواقع أن كل طرف من أطراف الشراكة كانت له أهداف مختلفة عن الطرف الآخر، فالجزائر كانت تريد من خلال هذه الاتفاقية جلب المزيد من الاستثمارات وبالتالي مرافقة المؤسسات الجزائرية وتأهيلها لتقوية قدراتها التنافسية، إلى جانب فتح الأسواق الأوروبية لمنتجاتها وخاصة المنتجات الفلاحية، بينما الطرف الأوروبي كان يرى أنه لا بد من تشجيع للمزيد من المبادلات التجارية وكذا تحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية و من ثمة خلق مناخ سليم و مستقر و تشجيع المؤسسات الأوروبية للاستثمار في الجزائر.¹ غير أن استفادة الجزائر من اتفاق الشراكة تبقى مرهونة بعاملين أساسيين هما:

- القدرة التفاوضية للجزائر لجعل الاتفاق أكثر من شراكة تجارية بل شراكة إنتاجية أيضا، إلى جانب ضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر فضلا عن استبعاد فرض قيود غير تعريفية جديدة تخل بالاتفاق.

- مدى التزام الطرف الأوروبي بتطبيق الاتفاق بكل بنوده دون محاولة إفراغه من محتواه.

المطلب الثاني: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

كان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة في اطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الاورو متوسطية، ووضع أسس جديدة لتعامل الاتحاد الاوروبي مع الدول الواقعة جنوب وشرق حوض المتوسط في اطار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية تحت مطلب انشاء منطقة التبادل الحر.² حيث انعقد هذا المؤتمر تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الاوروبي ووزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ونظرائهم في البحر الابيض المتوسط ثماني دول عربية مصر الجزائر المغرب تونس الاردن سوريا فلسطين ولبنان واربع دول غير عربية وهي مالطا، قبرص تركيا واسرائيل.³ ولقد خلص مؤتمر برشلونة الى الاعلان عن التعاون بين البلدان المشاركة فيه في الجانب السياسي والامني والجانب الاجتماعي والثقافي والانساني والجانب الاقتصادي والمالي حيث يهدف هذا الاخير الى انشاء منطقة تبادل حرة متوسطية.

¹ أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص علوم اقتصادية 2016-2017، ص 165.

² فاطمة الزهراء رقابقية، الشراكة الاورو متوسطية رهانات حصيلة، وأفاق دار زهران، ط1، الاردن، 2013، ص 132.

³ أكرم مياشي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 210.

وعلى هذا الاساس انطلقت المفاوضات بصفة رسمية بين الجزائر والاتحاد الاوربي في مارس 1997 حيث تناولت ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الاوروبي على سبيل المثال السعي الى التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني بالنسبة للجانب الاقتصادي، ونتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد ثلاثة جولات من المفاوضات¹، حيث رأت الجزائر أن هذه الشراكة ليست في مصلحتها بعدما تجاهل الطرف الاوروبي العديد من المسائل التي كانت تهم الطرف الجزائري كمشكلة المديونية، وقد استأنفت هذه المفاوضات في افريل 2000 وانتهت بالتوقيع المبدئي في 2001. وعليه بعد 17 جولة من المفاوضات تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ببروكسل في 19 ديسمبر 2001، والتي تم التوقيع عليها رسميا في 22 افريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وتضمن الاتفاق الموقع 110 بندا يشمل الشراكة السياسية والامنية الشراكة الاجتماعية والثقافية، الشراكة الاقتصادية والمالية والذي كان له الاهتمام الاكبر من طرف الجانبين، وسنحاول ان نذكر أهم ما جاء في بنود جانب الشراكة الاقتصادية والمالية لأنه الجزء الذي يتعلق بموضوع بحثنا وذلك كما يلي:

1- انشاء منطقة التبادل الحر الاورو - جزائرية : (المواد من 6 الى 29)

اندرج ضمن اتفاق الشراكة في الملف الاقتصادي والمالي وفي البند (06) اقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الاوروبي والجزائر في غضون فترة انتقالية تمتد على مدى 12 سنة مع الزامية احترام أحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة .

ويتم بمقتضى انشاء منطقة التبادل الحر الاوروبية - الجزائرية إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الطرفين، مع احتفاظ كل طرف بالسياسة التجارية التي يراها مناسبة ازاء بقية أقطار العالم، ولقد دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بعد مدة زمنية لا تقل عن 3 سنوات ونصف تقريبا من التوقيع الرسمي عليه أي 2002/04/22 الى 2005/09/01"، وذلك بعد مصادقة برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي والبرلمان الجزائري، لتتعلق بذلك اجراءات الاستعداد لتنفيذ بنود الاتفاق وتطبيق عملية التدمير الجمركي.² والسلع محور التفاوض تشمل:³

¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 59.

² فاطمة الزهراء رقابقية الشراكة الاورو متوسطية رهانات حصيلة وأفاق، مرجع سابق، ص 142.

³ أكرم مياي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مرجع سابق، ص 215.

- **المنتجات الصناعية:** حيث في سياق اقامة منطقة تبادل حر تلغى جميع الحواجز الجمركية والغير المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي خاصة المنتجات الصناعية فقط الجمركية على جميع وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق بين الطرفين ان تكون وفق قوائم.

المنتجات الزراعية منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحمولة ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدرجيا وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو الغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الاجراءات مع امكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها وهذا بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي من سبتمبر 2010.

2- تجارة الخدمات:

أدخلت المواد من (30 إلى 37) من اتفاقية الشراكة أحكاما جديدة تتعلق بتجارة الخدمات، حيث يلتزم أعضاء الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول تجارة الخدمات بمنح الجزائر معاملة "الدولة الأولى بالرعاية و هذا فيما يتعلق بكل الخدمات التي تضمنها الاتفاق، من جانبها تمنح الجزائر امتيازات خاصة لموردي الخدمات الأوروبيين انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، علما أنه تم تحديد موعد بعد خمس سنوات لمعالجة مسألة تجارة الخدمات على اعتبار أن الجزائر غير منضمة للمنظمة العالمية للتجارة، و هي فترة يرى الطرفان أنها كافية لحسم مسألة الانضمام.¹

3- المدفوعات، ورؤوس الأموال والمنافسة (من المادة 38 الى المادة 46):

تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به المواد (38-39) و تم في هذا الجانب اتفاق الطرفين على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاته شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، و أن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محدّدة وفق رزنامة متفق عليها.²

¹ أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 171.

² عزيزة سمينة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011، ص

كما تعهد الطرفان في مجال المنافسة بأن يتم تعاون اداري بينهما في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، وأيضا يضمن الطرفان لبعضهما الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا للمقاييس الدولية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمبادلات التجارية الاوروجزائرية

إن نمو التجارة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الاورو في اطار الشراكة الاورو جزائرية يعتبر هدف من أهداف الجزائر لرفع حصتها في التجارة العالمية في ظل الأزمة و لمعرفة انعكاسات هذه الازمة على التجارة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الاورو سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث سيتمثل المطلب الأول في معرفة حركة صادرات الجزائرية، في حين سندرس في المطلب الثاني اتجاه وحركة واردات الجزائر و الهيكل السلعي لصادرات الجزائر نحو منطقة الاورو في ظل الازمة وفي المطلب الثالث سندرس الميزان التجاري للجزائر نحو منطقة الأورو في ظل الازمة.

المطلب الأول: حركة صادرات الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة حصة منطقة الاورو من اجمالي صادرات الجزائر مقارنة بالمناطق الجغرافية الاخرى، وكذا دراسة التغير في اتجاهات المبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة الاورو قبل وبعد الازمة، وكذا تحليل اتجاه المبادلات التجارية الجزائرية مع شركائها التجاريين من منطقة الاورو لمعرفة اهم زبائن الجزائر ومورديها من المنطقة.

الفرع الأول: التوزيع لصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم 2001-2022

الجدول رقم (2-3): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2001-2021) الوحدة: مليار أورو

	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
الاتحاد الأوروبي	27.850	21.075	17.411	28.260	20.585	24.154	20.885	15.254	14.596	12.796	13.783	القيمة
	52.82	49.05	53.73	52.44	46.90	55.56	56.54	59.15	67.02	64.27	64.54	النسبة
	32.15	21.04	-38.39	37.28	-14.78	15.65	36.91	4.51	14.07	-7.16		النمو
باقي دول العالم	24.874	21.888	14.994	25.634	23.305	19.319	16.052	10.534	7.181	7.113	7.573	القيمة
	47.18	50.95	46.27	47.56	53.10	44.44	43.46	40.85	32.98	35.73	35.46	النسبة
	13.64	45.98	-41.51	9.99	20.63	20.35	52.38	46.69	0.96	-6.07		النمو
الإجمالي	52.724	42.963	32.405	53.894	43.890	43.473	36.937	25.788	21.777	19.909	21.356	القيمة
	22.72	32.58	-39.87	22.79	0.96	17.69	43.23	18.42	9.38	-6.78		النمو

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
42.008	19.470	11.429	18.451	21.042	18.522	16.509	20.908	29.458	31.920	32.764	القيمة	الاتحاد الأوروبي
	59.4	54.57	57.9	59.50	59.46	60.92	66.70	64.84	64.24	58.63	النسبة	
115.76	70.35	-38.06	-12.31	13.61	12.19	-21.04	-29.02	-7.71	-2.58	17.64	النمو	
	13.304	9.515	13.419	14.321	12.628	10.59	10.439	15.971	17.767	23.115	القيمة	باقي دول العالم
	40.6	45.43	42.1	40.50	40.54	39.08	33.30	35.16	35.76	41.37	النسبة	
	39.82	-29.09	-6.3	13.41	19.24	1.45	-34.64	-10.11	-23.14	-7.07	النمو	
	32.744	20.944	31.870	35.363	31.150	27.099	31.347	45.429	49.687	55.879	القيمة	الإجمالي
	56.48	-9.88	-9.88	13.52	14.95	-13.55	-31.00	-8.57	-11.08	5.98	النمو	

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على بيانات -الاتحاد الأوروبي

يتضح من الجدول السابق وجود تشابه في التوزيع الجغرافي للمصادرات الجزائرية مع الواردات ذلك أن دول الإتحاد الأوروبي قد استحوذت على الحصة الأكبر من المصادرات الجزائرية إذ تجاوزت هذه الحصة 58.30% في المتوسط من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة التي سبقت اتفاق الشراكة (2001-2010) وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر، ورغم الانخفاض النسبي لهذه الحصة خلال الفترة 2003-2005 لصالح بعض الأسواق النامية خاصة دول شمال شرق آسيا وتحديدا الصين إلا أن قيمة المصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي قد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال (2003-2006) خاصة سنة 2005 دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ" والتي سجل خلالها معدل نمو بلغ 36.91 حيث ارتفعت صادرات الجزائر من حوالي 14.6 مليار أورو عام 2003 إلى أكثر من 24 مليار أورو عام 2006 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الطلب عليه من طرف دول الاتحاد خصوصا مع ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار من 11312 عام 2003 إلى 1.2555 عام 2006.

أما الفترة 2007-2008 فقد عرفت بدايتها انخفاضا في قيمة صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي نتيجة النمو الضعيف لواردات الطاقة لدول الاتحاد نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي سنة 2007 إلى 3.13% فقط، لكن سرعان ما عرفت صادرات الجزائر قفزة نوعية السنة الموالية من 20.86 مليار أورو عام 2007 إلى 28.26 مليار سنة 2008 بمعدل نمو بلغ 37.28% وقد ساهم في هذا الارتفاع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط من 88.4 دولار للبرميل إلى 131.2 دولار والتي لم تؤثر على الطلب الأوروبي نتيجة الارتفاع الحاد في قيمة الأورو أمام الدولار خلال هذه الفترة (مستوى قياسي 1.599 دولار مقابل الأورو) نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي وبمتوسط قدره 1.4708 دولار

مقابل الأورو خلال عام 2008 وفي عام 2009 و2010 زادت شدة الأزمة سجلت تراجعاً في معدلات النمو ب(38.39-%) وتراجعاً في قيمة الصادرات من 28.260 سنة 2008 إلى 17.411 سنة 2009 وشهدت بعض الإرتفاع نهاية سنة 2010 بقيمة 21.075 مليار أورو.

يتضح أن اتجاه الصادرات الجزائرية لم يتغير بحدوث أزمة الديون الأوروبية، إذ بقيت دول الاتحاد المستورد الأول للسلع الجزائرية خلال الفترة (2011-2021) بنسبة بلغت 959 كمتوسط لهذه الفترة في حين تفرقت باقي الصادرات على المناطق الأخرى حول العالم فكانت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني وجهة للصادرات الجزائرية بنسبة 13.1% تليها دولا شمال شرق آسيا بـ 964.8

وشهدت بداية هذه الفترة تراجعاً كبيراً في صادرات الجزائر وخصوصاً نحو الاتحاد الأوروبي فقد تراجعت صادرات الجزائر نحو هذا الأخير بمعدل - 38.39% عام 2009 مسجلة قيمة قدرها 17.411 مليار أورو عام 2009 مقابل 28.26 مليار أورو عام 2008 وذلك يفعل تراجع أسعار النفط وعائداته متأثرة بالانكماش الاقتصادي الذي أصاب الاتحاد الأوروبي عام 2009 والذي قدر بـ 4.34% هذا من جهة وتراجع قيمة الأورو مقابل الدولار من جهة أخرى، بعد خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة إلى 1.5% كمسعى لانتشال الاقتصاد من حالة الركود التي انزلق لها.

ورغم تفاقم حدة الأزمة فقد حققت الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنتي 2010-2011 بمعدل نمو 921.04 و 32.15% على التوالي مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 91.58 دولار للبرميل سنة 2010 و 126.48 دولار للبرميل سنة 2011. وكذا الطلب عليه من دول الاتحاد الأوروبي خاصة مع ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار ليصل إلى 1.3920، أما في سنة 2012 ورغم استمرار ارتفاع صادرات الجزائر نحو أوروبا، لكن كان ذلك بوتيرة أقل فقد ارتفعت بنسبة 17.64% خلال هذه السنة وذلك مع انخفاض قيمة الأورو وتسجيل ركود اقتصادي مرة أخرى وبالتالي تفاقم أزمة الديون وما ترتب عنها من سياسات مالية تقييدية في محاولة لدعم وتعزيز الموازنات العامة لدول المنطقة الأوروبية مما أسفر عن ضعف في طلبها المحلي

مع نهاية عام 2013 كان الاتحاد الأوروبي قد أنهى عاماً صعباً فالنمو الاقتصادي لا يزال هشاً (لم يتجاوز 90.26%) ومعدلات البطالة عند أعلى مستوياتها وهو ما انعكس على وارداتها من الجزائر التي انخفضت بنسبة 2.58% مقارنة بعام 2012 رغم استقرار أسعار النفط ضمن متوسط 110-113 دولار للبرميل خلال عام 2013 وحتى النصف الأول من 2014 وعرفت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي

خلال فترة 2015-2016 تراجعاً مقارنة بعام 2014 وذلك بنسبة - 29.02% و - 43.96% على التوالي ويعود هذا للتراجع الحاد في أسعار النفط فقد بلغت 30 دولار للبرميل في نهاية 2015 وواصلت الهبوط مطلع 2016 إلى حدود 27 دولار وهو أدنى مستوى منذ 12 عام، هذا بالإضافة لسياسات التسيير الكمي المطبقة بدول الأورو والتي أدت إلى تراجع قيمة اليورو خلال هذه الفترة مقارنة بعام 2014 إلا أن النتائج الإيجابية لهذه السياسية سرعان ما أدت لتعافي اليورو ولو بشكل جزئي خلال فترة 2017-2018، كما كان لتلك السياسات أثر واضح في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي إلى حد ما، حيث وصل سنة 2017 إلى حدود 2.5% وهو ما ساهم في ارتفاع واردات الدول الأوروبية من الجزائر سنة 2018 وفي سنة 2019-2020-2021 كانت أكثر حدة علي صادرات الجزائر الي دول الاتحاد بسبب أزمة كورونا (covid-19) والتي سجلت قيمة 21.042 مليار أورو وتراجعت سنة 2019 و 2020 (covid-19) وسجلت قيمة 18.451 مليار أورو و 11.429 وبنمو إقتصادي أقل بالنسبة للسنوات الأخرى (-12.31%) و (-38.06%) علي التوالي وهي الفترة الأكثر حدة علي الإتحاد الأوروبي ثم في عام 2021 عادت وسجلت الصادرات الجزائرية قفزة نوعية بقيمة 19.470 مليار دولار وبمعدل نمو (70.35%) وحتى مع باقي دول العالم.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو دول منطقة الاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (2-4): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر نحو دول منطقة الاتحاد الأوروبي

بلدان الاستيراد	جى تصديره القيمة 2001	جى تصديره القيمة 2002	جى تصديره القيمة 2003	جى تصديره القيمة 2004	جى تصديره القيمة 2005	جى تصديره القيمة 2006	جى تصديره القيمة 2007	جى تصديره القيمة 2008	جى تصديره القيمة 2009	جى تصديره القيمة 2010	جى تصديره القيمة 2011	جى تصديره القيمة 2012	جى تصديره القيمة 2013	جى تصديره القيمة 2014	جى تصديره القيمة 2015	جى تصديره القيمة 2016	جى تصديره القيمة 2017
عالم	21,356,345	19,909,479	21,777,335	25,788,199	36,937,651	43,473,729	43,890,903	53,894,897	32,405,685	42,963,721	52,724,339	55,879,517	49,687,850	45,429,994	31,347,858	27,099,763	31,150,883
European Union (EU) (27تجميع)	13,480,292	12,500,967	12,573,434	13,530,623	19,995,650	21,543,195	17,968,206	26,509,454	15,807,042	20,123,655	24,720,099	28,074,608	26,855,278	25,192,529	18,579,709	14,583,168	16,606,165
إيطاليا	4,814,472	4,134,948	4,174,309	4,152,574	6,047,541	7,414,573	5,812,286	8,355,605	4,088,241	6,611,454	7,496,112	8,951,636	6,788,461	6,161,323	4,742,028	4,706,071	4,983,169
فرنسا	3,249,552	2,700,364	2,750,010	2,939,400	3,689,867	3,637,819	2,990,867	4,329,697	3,172,416	2,843,658	4,690,841	4,761,879	5,109,030	4,856,843	4,124,729	3,093,926	3,922,516
إسبانيا	2,568,085	2,375,963	2,648,347	2,900,724	4,053,318	4,762,612	3,894,494	6,180,322	3,873,731	4,449,659	5,159,298	6,072,205	7,787,908	6,961,412	5,553,602	3,505,070	3,632,270
هولندا	1,523,482	1,780,344	1,498,453	1,915,812	2,427,607	2,264,452	3,303,088	4,153,470	2,341,274	3,135,452	3,529,656	4,087,396	3,631,479	3,558,994	1,774,967	1,328,994	1,684,907
البرتغال	344,603	354,230	479,019	693,769	1,341,090	1,285,255	691,566	1,389,949	688,589	764,078	1,327,163	1,330,370	1,207,404	1,324,444	821,580	766,835	846,070
بلجيكا	597,268	496,388	625,139	592,613	1,252,924	1,590,722	877,474	1,399,585	814,489	1,445,872	1,521,486	1,494,943	1,542,572	1,319,827	900,446	892,105	814,896
اليونان	87,949	67,742	84,109	103,913	83,794	150,437	132,689	212,108	153,533	203,840	212,027	280,094	298,197	174,843	154,208	145,879	378,793

المصادر: تقديرات مركز التجارة الدولية بناء على إحصائيات UN COMTRADE

تبين بيانات الجدول أعلاه في الفترة التي سبقت إتفاق الشراكة (2001-2005) ان صادرات الجزائر نحو منطقه الاورو وتتلكز أربع شركاء تجاريين بين طول هذه الفترة وهم إيطاليا إسبانيا فرنسا وهولندا، حيث كانت إيطاليا الزبون الأول للجزائر بحصة 6.047 ألف يورو حسب متوسط هذه الفترة متبوعة بفرنسا 3,689 ألف يورو وإسبانيا بحصة 4.053 ألف يورو وهولندا بحصة 2.427 ألف يورو كما كانت حصص كل من البرتغال وبلجيكا واليونان والمانيا من صادرات الجزائر نحو منطقة الأورو ضئيلة جدا وبالنسبة لباقي دول منطقة الأورو كان اتجاه الصادرات نحوهم شبه معدوم -بيانات الفترة (2006-2010) بعد اتفاق الشراكة وقبل الازمة إيطاليا حافظت علي مركزها الاول كزبون للجزائر مقارنة بباقي الشركاء التجاريين من منطقة الأورو وبقيت دول الاتحاد الأوروبي المستورد الأول للسلع الجزائرية خلال هذه الفترة -بيانات الفترة (2010-2017) بعد الأزمة ورغم تقاوم حدة الأزمة فقد حققت الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد إرتفاعا ملحوظا خلال سنتي (2010-2011) بمعدل نمو 21.04% و 32.15% علي التوالي

الفرع الثالث: الهيكل السلي لصادرات الجزائر نحو أهم الشركاء الأوروبيين

حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى إيطاليا.

بلغت صادرات الجزائر نحو إيطاليا ذروتها سنة 2008 بقيمة قدرت بـ 8.356 مليار أورو والتي تمثل 29.81% من إجمالي صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي وبنسبة نمو 73.58% مقارنة بسنة 2001. وقد مثلت صادرات الجزائر من الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها 98.76% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 131.2 دولار بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها إيطاليا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية إضافة لمساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع قيمة الأورو أمام الدولار. وفي عام 2009 ومع ظهور أولى بوادر أزمة الديون السيادية انهارت واردات إيطاليا من الجزائر بنسبة 51 مسجلة قيمة 4.088 مليار أورو قدرت المنتجات البترولية وحدها بـ 4.036 مليار وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط التي تأثرت بتداعيات أزمة الديون، بالإضافة إلى تراجع قيمة الأورو أمام الدولار. ورغم ارتفاع حصة إيطاليا من الصادرات الجزائرية خاصة سنة 2012 حيث بلغت حوالي 29 بقيمة 1.952 مليار أورو إلا أن تطبيق إيطاليا سياسات تقشفية أثر على حصتها خلال السنوات الموالية خاصة (2013، 2014، 2015).

- حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى إسبانيا:

الخفضت قيمة الصادرات الجزائرية إلى إسبانيا ابتداء من عام 2009، حيث سجلت 3.874 مليار أورو مقارنة بـ 6.180 مليار سنة 2008 بنسبة انخفاض بلغت 37.31% ورغم تحسن قيمتها خلال السنوات الموالية إلا أنها تبقى دون المستوى المسجل عام 2008 باستثناء عامي 2013 و 2014 فقد بلغت قيمتها 7.788 مليار و 6.961 مليار أورو على التوالي وما يمكن قوله عن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية نحو إسبانيا هو نفسه ما قلناه على صادراتها اتجاه إيطاليا، حيث تمثل صادراتها من الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها نسبة وصلت إلى حوالي 97.66% عام 2008 من إجمالي الصادرات و 98.20% عام 2013. - حركة تغير الصادرات الجزائرية إلى فرنسا.

بلغت صادرات الجزائر إلى فرنسا سنة 2007 ما قيمته 2.990 مليار أورو لترتفع إلى 4.330 طيار عام 2008 بمعدل نمو قدر بـ 44.82% ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت أدنى مستوى لها عام 2010 حيث لم تتجاوز 2.844 مليار أورو نتيجة انهيار معدل النمو الاقتصادي الذي عرف الكمasha بـ 207 سنة 2009- أما عام 2010 ورغم تحقيق معدل نمو بـ 1.95% إلا أنه يبقى أقل من المعدل العام بالاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال هاتين السنتين في تقليص واردات فرنسا بشكل عام وواردته من الوقود المعدني والزيوت المعدنية بشكل خاص والتي تمثل 96.7% عام 2010، ورغم الاتجاه التصاعدي للصادرات الجزائرية نحو فرنسا خلال الفترة 2011-2014 والتي بلغت قيمتها عام 2013 ما يقدر بـ 5.109 مليار أورو إلا أن نسبتها مقارنة بباقي دول الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز 15.83% بعدما كانت تستحوذ أكثر من 19% سنة 2009.

المطلب الثاني: حركة الواردات الجزائرية

إذا كانت المبادلات التجارية للإتحاد الأوروبي مع الجزائر ضعيفة مقارنة بمبيعاته ومشترياته مع بقية دول العالم فإن الأمر بالنسبة للجزائر على خلاف ذلك تماما، حيث يحتل الاتحاد الأوروبي أهمية مركزية في المبادلات التجارية مقارنة ببقية دول العالم.

الفرع الأول: توزيع واردات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم 2001-2021

الجدول رقم (2-5): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال (2001-2021) الوحدة: مليار أورو

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001		
17.312	15.596	14.821	14.821	11.27	9.977	10.498	9.514	8.026	7.119	6.591	القيمة	الاتحاد الأوروبي
51.07	50.51	52.65	52.65	55.86	58.45	64.23	64.66	67.08	56.07	59.42	النسبة	
11.01	5.22	-3.77	-3.77	12.96	-4.96	10.34	18.54	12.74	8.01		النمو	
16.589	15.281	13.328	13.328	8.905	7.102	5.847	5.2	3.939	5.577	4.501	القيمة	باقي دول العالم
48.93	49.49	47.35	47.35	44.14	41.58	35.77	35.34	32.92	43.93	40.58	النسبة	
8.56	14.65	16.63	16.63	25.39	21.46	12.44	32.01	-29.37	23.91		النمو	
33.901	30.876	28.149	28.149	20.175	17.07 9	16.345	14.714	11.965	12.696	11.092	القيمة	الإجمالي
9.80	9.69	4.92	4.92	18.13	4.49	11.08	22.98	-5.76	14.46		النمو	

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
13.894	12.646	13.498	19.316	18.94	18.834	20.4	22.253	23.442	22.386	21.125	القيمة	الاتحاد الأوروبي
	39.77	43.3	43.9	45.12	46.20	47.94	47.68	53.16	54.15	53.94	النسبة	
9.87	-6.31	22.05	-8.57	0.56	-7.68	-8.33	22.386	21.125	5.97	22.03	النمو	
	19.148	17.673	22.132	23.038	21.931	22.149	24.416	20.656	18.953	18.039	القيمة	باقي دول العالم
	60.23	56.7	56.1	54.88	53.80	52.06	52.32	46.84	45.85	46.06	النسبة	
	8.34	-20.15	-3.93	5.05	-0.98	-9.28	18.20	8.99	5.07	8.74	النمو	
	31.794	31.171	39.448	41.978	40.765	42.549	46.669	44.098	41.339	39.164	القيمة	الإجمالي
	2	-20.98	-6.03	2.98	-4.19	-8.93	5.83	6.67	5.55	15.52	النمو	

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على بيانات

الجزائرية بنسبة بلغت 60.39% كمتوسط للفترة (2001-2010)، في حين لم تتجاوز حصة باقي دول العالم خلال نفس الفترة نسبة 40% كان أغلبها من نصيب الدول الآسيوية والتي حلت في المرتبة الثانية

بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة تقارب 925 وبالتركيز على الواردات من دول الاتحاد الأوروبي فيلاحظ ارتفاع قيمتها من 6.591 مليار أورو عام 2001 إلى حوالي 10.5 مليار أورو سنة 2005 (اتفاق الشراكة) أي بزيادة تقدر بـ 59.28 لتتخفف قيمتها عام 2006 إلى أقل من 10 مليار ويعود هذا التراجع للارتفاع الواضح في معدل النمو بالاتحاد الأوروبي وما نتج عنه من زيادة في الطلب المحلي وبالتالي ارتفاع بأسعار المنتجات الأوروبية. وبانخفاض معدلات النمو عام 2007 من ناحية ودخول عملية تفكيك الرسوم الجمركية على منتجات القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الأوروبية حيز التنفيذ وتتمثل في سلع التجهيز والمواد الصناعية وكذا قطع الغيار ارتفعت واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 12.96% مقارنة بعام 2006.

ورغم ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار فقد شهد عام 2008 نموا معتبرا في قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وكذا حصة هذا الأخير من إجمالي الواردات الجزائرية وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول والذي حسن من وضع الإيرادات في الجزائر وما نتج عنه من زيادة في الطلب المحلي الذي تغطيه بالواردات من السلع الأوروبية.

حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته كأهم مورد للسوق الجزائرية بحصة بلغت 50.24% كمتوسط الفترة (2011-2018). لكن كما هو ملاحظ فقد انخفضت حصتها بنسبة تتجاوز 10% فقد أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج في أوروبا في مقابل التكلفة المنخفضة للسلع الأسبوية إلى تراجع تنافسية المنتجات الأوروبية لصالح المنتجات الآسيوية التي ارتفعت حصتها في السوق الجزائرية إلى نسبة 30% كمتوسط لفترة (2009-2018).

عرفت بداية هذا الفترة تراجعاً في قيمة الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد الأوروبي وذلك أن الانكماش الذي تعرض له الاقتصاد الأوروبي سنة 2009 والذي لا يزال يعاني تبعات الأزمة المالية العالمية لتبدأ بؤادر أزمة الديون السيادية قد سجل معدل نمو (434) الأمر الذي ساهم في انخفاض الطلب المحلي الأوروبي وبالتالي فاتورة الواردات الجزائرية هذا من جانب والجانب الأكثر تأثيراً مساهمته في تراجع مداخل الجزائر من المحروقات تمثل أكثر من 9.7% من صادرات الجزائر إلى الدول الاتحاد الأوروبي) والتي انخفضت أسعارها من 143 دولار للبرميل

في جويلية 2008 إلى 40 دولار للبرميل في فيفري 2009. أما المرحلة (2010-2014) فقد عرفت وتيرة متزايدة في قيمة واردات الجزائر فقد سجلت ما قيمته 15.595 مليار أورو سنة 2010 وهو

ما يمثل 50.51% من إجمالي واردات الجزائري، بينما وصلت سنة 2014 إلى ما قيمته 23.442 مليار لتستحوذ على حصة قدرها 53.16% من إجمالي واردات الجزائر. وقد كان لانخفاض الطلب المحلي بدول الاتحاد الأوروبي دور في تخفيض قيمة السلع الأوروبية وبالتالي زيادة الواردات الجزائرية، حيث سجلت معدلات نمو (2.09، 1.76، -0.40، 0.26) خلال الفترة (2010-2013)، بالمقابل سجل ارتفاع الطلب الجزائرية على الواردات بعد زيادة الإنفاق العام لتمويل برنامج دعم النمو والذي استفاد من زيادة المداخل البترولية خلال هذه الفترة

لتشهد قيمة الصادرات الأوروبية نحو الجزائر انخفاضا لبضع سنوات، صاحبه خسارة واضحة لجزء من حصتها في السوق الجزائرية حيث قدرت قيمتها 18.94 مليار أورو سنة 2018 وبحصة تقدر بـ 45.12% من السوق الجزائرية مقارنة بـ 23.442 مليار سنة 2014 وبحصة سوقية تقدر بـ 53.16% وبالتالي فقد تراجعت قيمتها بـ 19.2% كما انخفضت حصتها من السوق الجزائرية بـ 8.04%

ويرجع هذا الانخفاض في الطلب إلى السياسات التقشفية التي اتبعتها الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط والتي تراوحت بين 56 دولا للبرميل و 61 دولار بين نهاية النصف الأول من 2017 ونهاية الربع الثالث، كما لم تتجاوز 66 دولار حتى ماي 2018 وبالمقابل ارتفع الطلب المحلي وفي سنة 2019 و2020 (covid-19) الي تراجع في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي وهذا بسبب أزمة كورونا مما أدى الي توقف النشاط الاقتصادي مما أدى الي إنخفاض في معدلات النمو (-8.75) سنة 2019 وواصلت في الإنخفاض ووصلت الي دروتها طول هذه المرحلة (-22.05) وفي سنة 2021 لم تشهد الواردات إرتفاعا كبيرا بسبب الإجراءات التي إتخذتها الدولة الجزائرية وهي تقليص من الواردات وتوقيف إستيراد البنزين إبتداء من سنة 2021.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر نحو منطقة الاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (2-6): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر نحو منطقة الاتحاد الأوروبي

الوحدة: اليورو ألف

بلدان التصدير	جى الاستيراد القيمة 2001	جى الاستيراد القيمة 2002	جى الاستيراد القيمة 2003	جى الاستيراد القيمة 2004	جى الاستيراد القيمة 2005	جى الاستيراد القيمة 2006	جى الاستيراد القيمة 2007	جى الاستيراد القيمة 2008	جى الاستيراد القيمة 2009	جى الاستيراد القيمة 2010	جى الاستيراد القيمة 2011	جى الاستيراد القيمة 2012	جى الاستيراد القيمة 2013	جى الاستيراد القيمة 2014	جى الاستيراد القيمة 2015	جى الاستيراد القيمة 2016	جى الاستيراد القيمة 2017
عالم	11,092,983	12,696,643	11,965,096	14,714,751	16,345,804	17,079,647	20,157,826	26,829,138	28,149,649	30,876,035	33,901,883	39,164,933	41,339,931	44,098,708	46,669,663	42,549,416	40,765,745
European Union (EU 27) تجميع	6,534,031	6,972,077	6,756,233	70 7,802,4	8,408,670	9,066,758	10,071,396	13,761,978	14,243,893	14,966,500	16,962,548	19,503,099	20,671,781	21,275,951	22,185,915	19,612,901	17,445,654
فرنسا	2,656,592	2,851,735	2,858,899	3,315,772	3,591,080	3,478,879	3,365,775	4,420,322	4,416,865	4,608,589	5,108,545	5,002,266	4,711,292	4,766,898	4,900,055	4,313,545	3,804,118
إيطاليا	1,157,892	1,204,316	1,125,709	1,243,849	1,223,568	1,497,491	1,755,896	2,928,486	2,624,188	3,098,246	3,356,660	4,036,330	4,255,744	3,794,983	4,379,104	4,197,755	3,324,349
ألمانيا	874,493	901,865	777,709	971,989	1,025,856	1,175,372	1,304,529	1,638,921	1,982,888	1,793,801	1,836,575	2,014,779	2,154,171	2,860,538	3,090,829	2,732,863	2,853,198
إسبانيا	582,410	658,659	656,425	712,223	776,904	817,357	1,158,439	1,981,051	2,130,669	1,990,848	2,460,563	3,377,133	3,827,751	3,782,748	3,560,912	3,222,195	2,771,182
هولندا	171,096	227,839	192,440	191,072	186,831	215,809	248,172	313,297	282,596	362,236	503,747	749,820	843,567	798,968	832,478	674,326	621,950
بلجيكا	277,247	304,024	275,226	394,551	340,106	420,598	523,469	585,844	557,552	584,912	596,012	514,513	570,582	693,187	757,473	546,772	561,212
رومانيا	23,780	42,190	53,172	42,000	48,366	57,018	78,258	118,078	162,808	221,849	254,345	469,334	469,126	482,839	556,005	514,644	551,821
بولندا	138,705	89,748	74,767	88,283	137,278	95,842	176,927	167,309	157,392	235,314	293,800	293,040	316,788	494,688	437,935	414,822	405,759

المصادر: تقديرات مركز التجارة الدولية بناء على إحصائيات UN COMTRADE.

الفرع الثالث: الهيكل السلعي لواردات الجزائر نحو أهم الشركاء الاوربيين

- حركة تغير الواردات الجزائرية من فرنسا:

بلغت واردات الجزائر من فرنسا ذروتها عام 2008 بقيمة قدرت بـ 4420 مليار أورو، التي تمثل 31.13% من إجمالي واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي وبنسبة نمو قدرها 66.4% مقارنة بعام 2001. وقد مثلت واردات الجزائر من الحبوب في عام 2008 ما قيمته 10-922 مليون أورو أي بنسبة 21% من إجمالي الواردات في حين لم تتجاوز 449.6 مليون أورو عام 2007، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بنسبة 125% سنة 2000، إضافة لارتفاع سعر صرف اليورو أمام الدولار بينما بلغت وارداتها من السيارات الدراجات والجرارات " 442 مليون أورو 509.6 مليون للمنتجات الصيدلانية وهو ما يمثل 11.53% من إجمالي الواردات من فرنسا.

وخلال الفترة (2011-2015) استمر ارتفاع واردات الجزائر من فرنسا فقد بلغت وارداتها من الحبوب 1.593 مليار أورو عام 2011 أما وارداتها من السيارات وباقي العربات فقد بلغ 566 مليون أورو ويعود ارتفاع الواردات خلال هذه الفترة لانخفاض الطلب المحلي داخل فرنسا مع تسجيل معدلات نمو منخفضة مقابل زيادة الطلب الجزائري بعد ارتفاع المداخل البترولية.

- حركة تغير الواردات الجزائرية من إيطاليا:

بعد عام 2008 السنة الأكثر استيرادا للجزائر من المنتجات الايطالية خلال فترة ما قبل أزمة الديون السيادية فقد بلغ مجموع واردات الجزائر منها بـ 2.928 مليار أورو أي بمعدل نمو بلغ 39.34% مقارنة بعام 2005 تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ . ورغم انخفاضها عام 2009 بنسبة 17.77% مقارنة بعام 2005 إلا أنها عاودت الارتفاع خلال سنوات ما بعد أزمة الديون السيادية إذ بلغت 4,036 مليار أورو عام 2012 بمعدل نمو 53.080% مقارنة بعام 2009 نتيجة الطفرة في واردات الوقود المعدني الزيوت المعدنية ومنتجات تطهيرها التي بلغت 1.018 مليار أورو عام 2012 مقارنة بـ 104 مليون عام 2009 أما منتجات الحديد والصلب فقد ارتفعت بنسبة تقدر بـ 109% من 357 مليون أورو عام 2009 إلى 747 مليون

- حركة تغير الواردات الجزائرية من ألمانيا:

. ارتفعت الواردات الجزائرية من ألمانيا بـ 13.43 عام 2009 مقارنة بعام 2008، لتتخفص عام 2010 إلى 1.794 مليار أورو ثم تعاود ارتفاعها وبشكل مستمر، إذ بلغت 3.091 مليار أورو عام

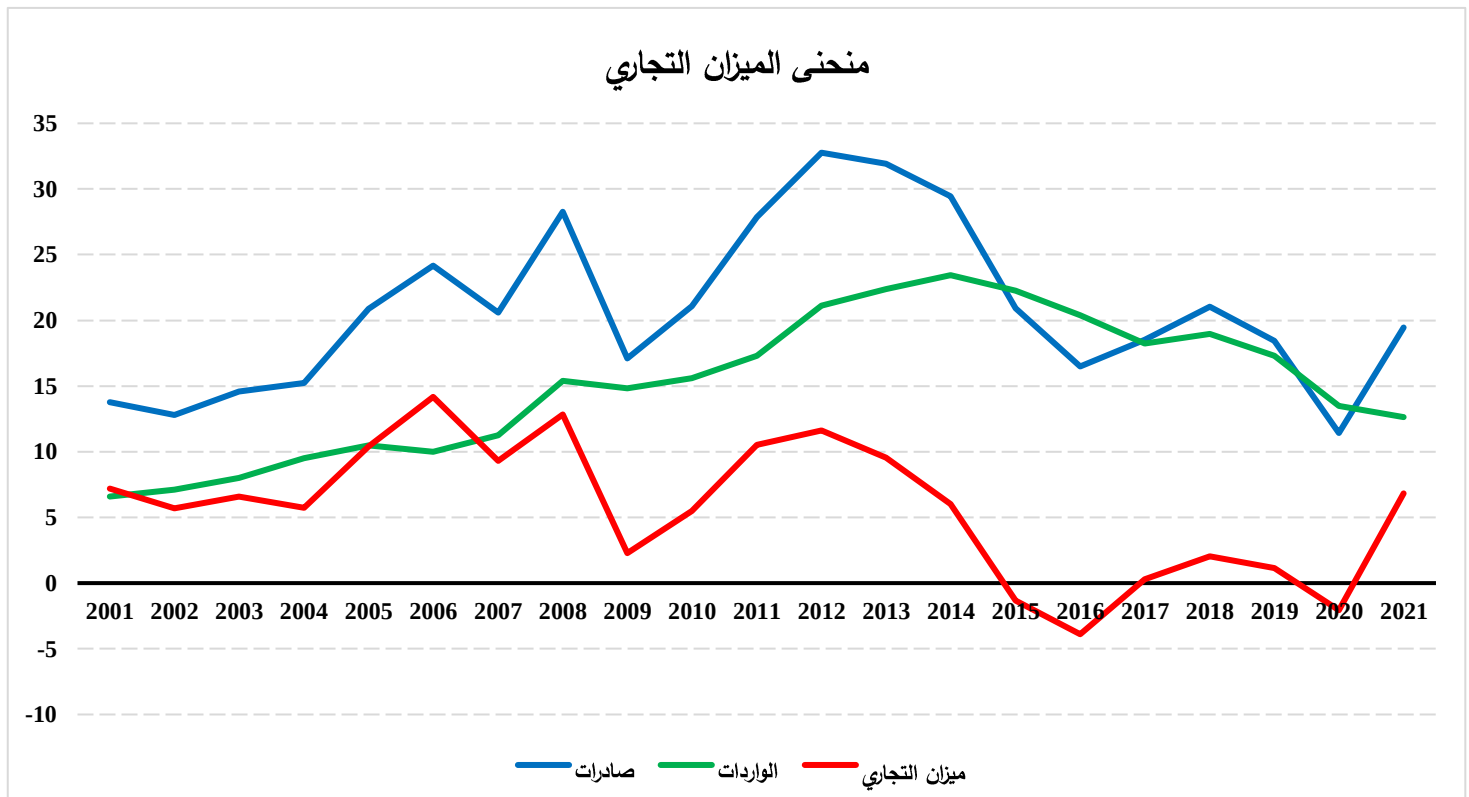
2015 بمعدل نمو قدره 38.59% مقارنة بعام 2008. وتتركز واردات الجزائر من ألمانيا في منتجات أهمية السيارات والدراجات وغيرها من العربات المراحل والآلات والأجهزة وأدوات آلية المنتجات الصيدلية، الآلات والأجهزة والمعدات.

المطلب الثالث: الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي

الميزان التجاري هو مفهوم يشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لبلد معين خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر مؤشرا هاما لتوازن التجارة الخارجية لهذا البلد. وفي دراستنا سنتطرق إلى الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي ، يعكس الميزان التجاري نسبة التجارة الصافية بين الجزائري مع الإتحاد الأوروبي ، أي ما إذا كان البلد يستورد سلعا وخدمات أكثر مما يصدرها (فائض سلبي) أم يصدر أكثر مما يستورد (فائض إيجابي).

تعتبر المكونات الأساسية للميزان التجاري هي الصادرات والواردات. الصادرات تمثل السلع والخدمات التي يبيعها البلد للأسواق الخارجية، بينما تمثل الواردات السلع والخدمات التي يشتريها البلد من الأسواق الخارجية. إذا كانت الصادرات تفوق الواردات، فإنه يتكون ميزان تجاري إيجابي، وإذا كانت الواردات تفوق الصادرات فإنه يتكون ميزان تجاري سلبي.

الشكل رقم (1-2) يوضح منحنى الميزان التجاري



سجل الميزان التجاري نحو منطقة الأورو فائضا طول فترة (2001 - 2005) الفترة التي سبقت عقد إتفاق الشراكة وقد ساهم في الفائض كل من إيطاليا وإسبانيا وهو لنا حيث قدرت (4.8 , 3.2 , 2.2) مليار دولار على التوالي كما سجلت الفترة (2006-2009) بعد إتفاق الشراكة والتي سبقت الأزمة المالية فائضا أكثر من الفترة الأولى (2001 - 2005) حيث سجلت إيطاليا فائضا قارب 5,9مليار دولار وإسبانيا 4مليار دولار وهولندا 3 مليار دولار وقد حافظت على تسجيل فائض بعد إتفاق الشراكة والازمة المالية الأوروبية وبقيت مختلفة خلال سنوات 2010 إلى 2014 ، بينما سجل في عام 2015 عجزا في الميزان التجاري بقيمة 1.344 - مليار دولار مقابل تسجيل فائض بقيمة 6 مليار دولار في عام 2014 بسبب تراجع الصادرات النفطية وفي العام الموالي 2016 ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري إلى 3 مليار دولار بسبب تراجع صادرات الجزائري نحو منطقة الاورو والتي بلغت 16 مليار دولار عام 2016 بينما بلغ حجم الواردات 20 مليار دولار وذلك رغم تراجع قيمة الواردات من 22 مليار دولار عام 2015 بعد إتخاذ الحكومة إجراءات لتقليص الواردات ولكن تراجع قيمة الصادرات من حوالي 21 مليار دولار عام 2015 إلى 16 مليار دولار عام 2016 تسبب في عجز الميزان التجاري لسنوات 2015-2016-2017 ثم في عام 2018 سجل الميزان التجاري فائضا بقيمة 2 مليار دولار وبدأ الميزان التجاري في تراجع سنة 2019 وذلك بسبب أزمة كورونا وفي سنة 2020 سجل عجز بقيمة 2 مليار دولار وتراجع قيمة الصادرات رغم تقليص في الواردات وهذا راجع إلي توقف طلب الاتحاد الأوروبي للمنتجات النفطية نتيجة توقف النشاط الاقتصادي والانتاجي ومن إجراءات تقليص الواردات توقيف إستيراد البنزين إبتداءا من سنة 2021 وفي سنة 2021 سجلت فائض بقيمة حوالي 6مليار دولار وهذا راجع إلي الإجراءات التي إتخذتها الدولة الجزائرية وهي رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات إلي 5مليار دولار نهاية 2021 وتقديم التسهيلات للمصدرين .

خلاصة الفصل:

ارتبطت دول الجنوب المتوسط مع الاتحاد الأوروبي تاريخيا بعلاقات تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث حظيت بمعاملة تفضيلية داخل المجموعة الأوروبية لتستمر هذه المعاملة بعد الاستقلال، ومع منتصف تسعينيات القرن العشرين بدأ البحث عن صيغة جديدة للتعاون خاصة مع ما شهدته هذه الفترة من اتجاه متزايد نحو التحرير مما أدى إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وتحول نمط التجارة من المحلية إلى العالمية، وقد تجسد هذا التوجه من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، وقد جاءت اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية عقب إعلان برشلونة لتعبر عن شكل جديد من أشكال التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية وبالرغم من أنها إنتاج أوروبي خالص وجاءت لتستجيب للتطورات التي عرفها هذا الأخير إلا أن الجزائر كانت لها أيضا أسبابها في المضي قدما فيها فقد أقيمت العلاقات المتوسطية ومن بينها الجزائر في التوقيع عليها ، وقد تضمنت العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية ويعد العمل على المستويين الثنائي والإقليمي آلية لتنفيذ برامج الشراكة الأورو متوسطية.

حيث وصفت بأنها أكثر شمولاً مقارنة باتفاقيات التعاون السابقة، حيث شكل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية في هذه الشراكة من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بعد فترة انتقالية من اثنا عشر سنة يلتزم خلالها طرفي الاتفاق بتنفيذ إلغاء تدريجي للقيود الجمركية على المنتجات الصناعية وفق رزمة زمنية محددة وقد ترتب على هذه الاتفاقيات بعض التأثيرات نذكر منها ارتفاع قيمة صادرات الجزائر حيث بلغ معدل نمو صادرات الجزائر بين عامي 2003 و 2010 نسبة 44.39%، بينما بلغ معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 99.75%

لتشهد منطقة الأورو أزميتين وهي الأزمة المالية 2010 وأزمة كورونا (covid-19) سنة 2019 الذي كان لهما تأثير سلبي على المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مما أدى الي توقف النشاط الإنتاجي بالنسبة للجزائر والاتحاد الأوروبي و توقف طلب الاتحاد للمنتجات النفطية والتي تعتمد صادرات الجزائر عليها وقد كان لهاته الأزمات مجموعة من الآثار علي الاتحاد الأوروبي كتراجع معدلات النمو الاقتصادي و التدبب الكبير في معدلات التضخم.

الختامة

الخاتمة:

اتسمت التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين بالارتفاع غير المسبوق في حجمها وتنوعها، وأصبحت تتم بين مختلف الدول في منظومة متكاملة من خلال أسس وقواعد ونظم تحددها مجموعة ضخمة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، تبلورت وتطورت على مدى سنوات، وكانت جميعها تهدف إلى تسهيل حركة التبادل التجاري للسلع والخدمات وتذليل العقبات أمامها بين مختلف دول العالم، لذا فإنه وفي نهاية هذه الدراسة يمكن القول أنه لأجل إعطاء مفهوم أكثر دقة للتجارة الدولية لابد أن يشمل التكتل الاقتصادي الذي يعتبر من الأفكار الحديثة في بنائها وكذا أهم العناصر المتداخلة معها. خاصة مع الدور الفعال الذي تؤديه التكتلات الاقتصادية عادة في التجارة الخارجية.

والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية لا يعتبر بالظاهرة الجديدة في الاقتصاد، لكن الجديد هو التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة وبروز صيغ حديثة لها (الإقليمية الجديدة)، ومن أبرز أشكال الإقليمية الجديدة هي الشراكة التي تعتبر من المداخل الإستراتيجية لإقحام الأسواق الخارجية، وفي هذا الإطار بادر الاتحاد الأوروبي لطرح مشروع إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية خلال مؤتمر برشلونة 1995، والذي عكس رؤية الإتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقة بدول حوض المتوسط، ومن بينها الجزائر، والتي فتحت أسواقها أمام السلع والخدمات ورأس المال الأوروبي، كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا والاستفادة من خبرة الشريك الأوروبي.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر ترتب عنها انعكاسات وآثار مست قطاع التجارة الخارجية خاصة المبادلات التجارية الأوروبية موضوع الدراسة من خلال ما سترتب عنها من تفكيك تعريفي

نتائج الدراسة:

- صحة الفرضية الأولى : للتكامل الاقتصادي تأثير بالغ على حركة التجارة الخارجية في دول العالم من خلال الدور الايجابي (الإنشائي) والسلبى (التحويلي) بين مجموعة الدول المشكلة لهذا التكتل وباقي دول العالم، فالإنشاء يؤدي إلى بناء تبادل تجاري بيني داخل التكتل الاقتصادي بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة، أما التحويلي فيعبر عن الحالة التي ننقل خلالها في الحصول على السلعة من مصدر أجنبي عالي الكفاءة قبل إنشاء التكتل إلى مصدر محلي "إحدى دول التكتل" منخفض الكفاءة نسبيا بعد إنشاء الاتحاد.

- **صحة الفرضية الثانية:** شمل اتفاق الشراكة العديد من المواضيع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية والبيئية، وعمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة هذه المواضيع لتوثيق التعاون بشكل أكبر بما يسهل فعالية المشاركة أكثر، لاسيما في المجال التجاري والاستثماري، من خلال اعتماد أساليب تحرر حركة السلع ورؤوس الأموال.

- **صحة الفرضية الثالثة:** إن الترابط والاندماج ضمن التكتلات الاقتصادية الذي يسود العالم اليوم، لم يحدث بشكل متوازن في مختلف المجالات، فقد ذهب تحرير المنتجات الصناعية والتي تعود معظم عائداتها على الدول المتقدمة إلى مدى أبعد بكثير من التحرير في المجالات الاقتصادية التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة تنافسية مثل منتجات الملابس والمنسوجات والسلع الزراعية والعديد من المنتجات الزراعية المصنعة، وهو ما ينطبق على اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية، فالملاحظة الرئيسية على هذه الاتفاقيات أننا إزاء شراكة محدودة في السلع الصناعية التحويلية وهو ما قد يعجل في القضاء على أغلب الصناعات التحويلية بسبب التقدم الواسع فيها لدى الشريك الأوروبي .

تحتل دول الاتحاد الأوروبي المراتب الأولى في المعاملات التجارية مع الجزائر، وقد تعززت هذه المراتب أكثر بتوقيع اتفاقيات الشراكة، والعمل على إقامة منطقة تبادل حر من خلال الالتزام بتنفيذ إلغاء تدريجي للقيود الجمركية على المنتجات الصناعية وفق رزمة محددة، وقد ترتب عن هذه الاتفاقيات بعض الآثار نذكر منها ارتفاع قيمة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ معدل نمو صادرات الجزائر بين عامي 2003 و 2010 نسبة 44.39 %، بينما بلغ معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 99.75 %، وهو ما يثبت صحة الشق الأول من الفرضية الثالثة

- رغم ارتفاع قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، إلا أن انخفاض حصة هذا الأخير مقارنة بالواردات الكلية الجزائرية، يؤشر إلى عدم حدوث عملية تحويل للتجارة .

- برغم من مساهمة اتفاقيات الشراكة في زيادة قيمة الصادرات البينية إلا أن تراجع حركة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية، أثر على مكانته في التجارة الخارجية للجزائر، وهو ما يتجسد من خلال انخفاض حصته من المبادلات التجارية الإجمالية فقد عرفت تراجعا خلال فترة أزمة الديون الأوروبية، من 62.51% عام 2009 إلى 52.13% عام 2011 .

- إن التأثير الذي خلفته أزمة الديون السيادية كان أكثر وضوحا على المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لاعتمادها على المحروقات كمصدر أساسي لصادراتها نحو الدول الأوروبية وهو ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط والتي تأثرت بانخفاض الطلب عليه أثناء الأزمة الأوروبية .

توصيات الدراسة:

وفي نهاية هذه الدراسة، وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها نحاول تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات نلخصها في النقاط التالية:

التوصيات:

استنادا إلى ما تقدم من نتائج الدراسة، فإننا نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- 1- إن اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يكون غاية في حد ذاته بل يجب أن يكون خطوة في طريق تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وتجاوز التخصص الضيق في إنتاج وتصدير المحروقات ورفع مستوى تنافسية القطاع الإنتاجي الوطني والتحكم في مراقبة الواردات من السلع الاستهلاكية خاصة السلع الغذائية.
- 2- العمل على إحداث تغيير في البنية الهيكلية لصادرات الجزائر عبر التقليل من الصادرات الطبيعية ومنح قطاع الصناعة مكانة ملائمة، مع ضرورة التأكيد على أن لا تقسم المؤسسات مواردها بين أقسام، متخصصة في الإنتاج بغرض الطلب المحلي وأخرى متخصصة في الإنتاج بغرض التصدير، لأن هذه السياسة قد يكون لها آثار سلبية إذا استمرت لفترة طويلة.
- 3- ضرورة قيام الحكومة بإجراء إصلاح اقتصادي شامل يعطي المصدقية للسياسات الحكومية وذلك من خلال إجراء إصلاحات توفر الشروط اللازمة لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- 4- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية باعتماد دراسات المحيط الصناعي والتنافسي لتحديد جوانب القوة والضعف لمختلف القطاعات وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها للجزائر قدرة تنافسية أكبر وبإمكانها تحقيق أكبر حصة في الأسواق الدولية، إضافة إلى مواصلة إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية في جميع المستويات.
- 5- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية من خلال اعتماد المعايير الدولية في التسيير وكذا عصنة الإدارة الجمركية من خلال تزويدها بالوسائل والتقنيات الحديثة وذلك لمحاربة كل أشكال التهريب وكذا إصلاح المنظومة الجبائية التي لا تزال تعاني، وذلك قصد تخفيف الأثر السلبي للتفكيك الجمركي.
- 6- دعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار والعمل على إيجاد وتنمية المعاهد الفنية المتخصصة في تكوين العمالة قصد الوصول إلى مستويات عالمية، وتخصيص جزء من الاستثمارات لمشاريع توطين التكنولوجيا ودعم البحث العلمي والتطوير في مجال المواصفات والجودة وتسجيل براءات الاختراع وزيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية.

- يجدر بالجزائر أن تعمق مبادلاتها التجارية بما يعرف بالتبادل "جنوب -جنوب" بالموازاة مع الانفتاح على دول الشمال خصوصا في ظل عدم تكافئ الفرص .
- يجب على الجزائر أن تنتهج سياسة تجارية تلأئم متطلبات السوق المحلية وأن لا تكون متطرفة نحو التقييد أو الانفتاح المطلقين ،وإنما تكون وسطا لتخدم مصالحها وتحميها من حدة الأزمات الاقتصادية الخارجية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- أحمد زغدار، المنافسة التنافسية والبدائل الاستراتيجية، ط1، دار جرير، عمان، الأردن، 2011.
- 2- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، ط2 الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001.
- 3- أكرم مياي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011.
- 4- إيمان ناصف عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 5- إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 6- جاسم محمد التجارة الدولية، دار زهران للنشر، عمّان، الأردن، 2006.
- 7- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
- 8- حنفي لبيب حسين، مشاكل التصدير والاستيراد، الطبعة الأولى، بدون بلد، 1996.
- 9- راجح رتيب، الدخول إلى الأسواق الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 1996.
- 10- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000.
- 11- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، بيروت، 2004.
- 12- زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2004.
- 13- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية- الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2001.
- 14- الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005.
- 15- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات التجارية الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
- 16- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
- 17- السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009

- 18- عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1998.
- 19- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد السوق العربية المشتركة - الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 21- عبد الهادي عبد القادر السويقي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007.
- 22- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008.
- 23- عزيزة سمينة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011.
- 24- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان بدون سنة النشر.
- 25- فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورو متوسطة رهانات حصيلة، وأفاق دار زهران، ط1، الاردن، 2013.
- 26- قادة أقاسم، "المحاسبة الوطنية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 27- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، ط 1 ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 2011.
- 28- محمد السانوسي محمد شحاتة، التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 29- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة، القاهرة، مصر، 2002.
- 30- محمد عبد العزيز عجمية الاقتصاد الدولي دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 31- محمد محمود الإمام وآخرون منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، ط 1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2005.
- 32- محمد يوسف، الشراكة الأورو متوسطة وآثارها على بلدان اتحاد المغرب العربي مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، العدد 2، 2000.

- 33- محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
 - 34- محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2008.
 - 35- موسى غانم فنجان وحسين محمد عبد، "إدارة المشتريات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
 - 36- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
 - 37- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
 - 38- نسرين عبد الحميد نبيه الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي، الحديث الإسكندرية، مصر، 2012.
 - 39- نسرين عبد الحميد نبيه، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2012.
 - 40- هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2010.
- ب- الرسائل والأطروحات الجامعية**
- أطروحة الدكتوراه**
- 41- أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص علوم اقتصادية 2016-2017.
 - 42- طالبي بدر الدين الشراكة الأوروبية متوسطة وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010/2011.
 - 43- عابد شريط دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية متوسطة -حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2003/2004.
 - 44- عادل أحمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.

- 45- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 46- عبد الباسط وفا، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية للنشر، الأردن، 2000.
- 47- عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، العدد 1، السداسي الثاني، 2004.
- رسالة الماجستير
- 48- زروكلان كهينه، التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، دراسة حالة الشراكة الأورو-جزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2009/2008.
- 49- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية "دراسة بعض أثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007/2008.
- ج- المنشورات والمجلات
- 50- بلقاسم زايري، تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد: 1 فيفري 2009.
- 51- جميل طاهر، التكامل الاقتصادي العربي : بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد 26 العدد 04، 1998
- 52- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر-من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 2000
- 53- التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي - دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 99، 2012.
- 54- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار ميسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
- 55- علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة-الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، الكتاب الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ليبيا 2004.
- 56- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 81، مارس 2009.

- 57- ماهر يعقوب موسى، الفكرة الجغرافية لمفهوم الإقليمية، مجلة أهل البيت جامعة أهل البيت، كربلاء، العراق، العدد 4، 2005.
- 58- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشز، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 59- محمد الحسن علاوي، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، 2010/2009.
- 60- محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مركز السياسات الإستراتيجية، مصر، العدد 140 أبريل 2000.
- 61- نواف أبو شمالة، التكامل الاقتصادي آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، جانفي 2016.
- د- الملتقيات**
- 62- بوزعرور عمار، الشراكة الأورومتوسطية-الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 23/22 أبريل 2003.
- 63- رزيقة غراب، نادية، سجاد محتوى الشراكة الأورو-جزائرية ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري المنعقد بجامعة سطيف، ما بين 13-14 نوفمبر 2006 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومتوسطي.
- 64- صالح فلاح، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- 65- غراب رزيقة، سخار نادية، محتوى الشراكة الأورو. جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- 66- هشام غربي محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول

واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات المنعقد بالمركز الجامعي الوادي بين 26 27 فيفري 2012.

67- يوسف محمد بادي دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة التكامل الاقتصادي العربي رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة بالخرطوم (السودان) أيام 13-15 فيفري 1989.

- ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

- 68- Antoine BOUET, Le protectionnisme : analyse économique, vuibert, Paris, 1998.
- 69- Bichara Khader, Partenariat euro-méditerranéen, In working paper, Economic Research Forum For Arab Countries, Egypt, N°9523, 1995.
- 70- Chabani Smain, " analyses des accords de la Tunisie et du Maroc et euro ", La revue des sciences commerciales, institut national de commerce (INC), Algérie, N°01, 2002.
- 71- Duc Loi PHAN, L'Economie mondiale entre le libre-échange et protectionisme, Cujas, Paris, 1993.
- 72- Fathalla Ouallalou, Après Barcelone. Le Maghreb est nécessaire, Paris: Harmattan, 1996.
- 73- François GAUTHIER, Relations Economiques Internationales, 2ème Edition, les presses de l'Université Laval Sainte-foy, Canada, 1992.
- 74- Institut orléanais de finance : l'intégration entre pays inégalement développés dans la régionalisation de l'économie mondiale une analyse comparative.
- 75- Jeffrey FRANKEL and Shang JIN WEI: Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs, IMF working paper, wp/98/10, Geneva, February 1998.
- 76- Lambert OPARA OPIMBA, l'impact de la dynamique de l'intégration régionale sur les pays de la SADC : une analyse théorique et empirique, Economies et finances, université Montesquieu Bordeaux, Ecole doctorale de sciences économiques, gestion et démographique, Doctorat en sciences économiques, Mars 2009.
- 77- Laurent Bon toux, pascal Hardy et Jaime Rojo de la viesca, évolution technologique et croissance économique dans la région euro-méditerranéenne, les tendances en sciences et technologies année non indiquée.

- 78– Mary E. BARFISHER, Sherman ROBINSON, Karen THIERFELDER, Regionalism: old and New, Theory and practice, Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO: Where are we heading? Capri (Italy). June 23–26, 2003.
- 79– MEDA et le Fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen, étude réalisée par L'Institut de la Méditerranée, Marseille, 2000.
- 80– Paul KRUGMAN, The Move Toward Free Trade Zones, in Economic Review, Federal Reserve Bank of Kansas City, November/December 1991.
- 81– Robert BOYER. et d'autre, La Mondialisation au-delà des mythes, Paris, la Découverte, 1997.